

جامعة محمد بوضياف . المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: ط1: 171735080408

رقم التسجيل: ط2: 171735084948

العنوان:

قانون إطار إبان الثورة التحريرية 1954-1958م

مذكرة مكملة للحصول على شهادة ماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إشراف الأستاذ:

أ.د. سيد علي أحمد مسعود

إعداد الطالبتين:

- نورة سعودي

- شهرة عاشوري

الصفة	المؤسسة الجامعية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا		
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف . المسيلة	أ.د. سيد علي أحمد مسعود
مناقشا		

السنة الجامعية: 1442-1443، 2021-2022م



الإهداء

إلى والدي الكريمين اللذين كانا لي سندا في إعداد هذا العمل أطال الله
في عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا.

إلى كل طلبة الماستر تاريخ دفعة 2022

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

شكر وتقدير

نشكرك يا رب هديتنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هداك
ثم الشكر الجزيل للدكتور أ.د. سيد علي أحمد مسعود على أدبه
الجم، وعلى علمه الكريم، وملاحظاته التي لم يبخل بها علي
طوال مراحل هذا البحث وصبره الجميل.

قائمة المختصرات:

بالعربية:

الرمز	المعنى
ج	الجزء
ط	الطبعة
ص	الصفحة
ص ص	صفحات متعددة
مج	المجلد
د.ت	دون تاريخ النشر
د.ط	دون طبعة النشر
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ت	توفي
م	ميلادي
هـ	هجري

مقدمة

مقدمة:

مقدمة اتخذت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ اندلاع الثورة التحريرية العديد من المشاريع والإجراءات القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية وهذا ما زاد من حدة الصراع بين قادت الثورة وحكام فرنسا إن الدارس لمسار الثورة الجزائرية من جميع جوانبها سيقف حتماً أمام زخم كبير من الخلافات التي حدثت بين قادتها ،والتي كادت أن تعصف بها لولا التعقل والحكمة والعودة إلى عقد اجتماعات تبحث عن سبب تلك النزاعات ومن ثم وضع حلول من شأنها التأكد من الصراعات وصدّها بوضع مخططات محكمة وبذل مجهودات جبارة لاسترجاع كرامة وقيمة الشعب الجزائري.

إن حتمية التطور التاريخي الذي عرفه المجتمع الجزائري مع عملية لاحتلال الفرنسي فرض عليه المرور بمراحل وتطورات ساهمت في تغيير بنائه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهذا ما انعكس عليه في شتى المجالات . التركيز على دراسة الثورة الجزائرية في مسارها (1954-1958) ساهمت في اظهار التحول الذي طرأ في تلك الفترة وتبيان كيفية احتضانه للثورة الجزائرية ومن هذا المنطلق حاولنا طرح التساؤل التالي :مامدى مساهمة المشاريع التي ظهرت في فترة (1954-1958)وتبيان دورها في توجيه الثورة تتدرج هذه الاشكالية على عدة تساؤلات فرعية . كيف كانت المشاريع المعتمدة عليها في الثورة الجزائرية ؟ الى اي مدى ساهمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية فترة (1954-1958) ماهى لاستراتيجية المعتمدة في الثورة التحريرية ؟ وماهى القوانين التي انتهجها روبر لاكوست في القضاء على الثورة والى اين وصلت نتائجها ؟

دوافع اختيار الموضوع.

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر :

- التعرف على القانون الذي اتى به لاكوست
- ماذا اضاف للثورة التحسيس بضرورة دراسة قانون إطار الجديد

- معرفة الاعمال التي اتى بها
- محاولة معرفة اسباب وعوامل ودوافع القانون واتجاه الثورة
- التعرف على اسباب فشل القانون
- ماهى الجهود التي قام بها لأكوست لتجنب الفشل

منهج الدراسة.

لا يخفى على أحد أنه لكل دراسة أكاديمية منهاجاً تتبعه وتعتمد عليه، ولهذا ارتأينا في دراسة هذا الموضوع الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال العودة إلى المصادر المختصة وذلك من أجل تتبع الأحداث وتقصيها، وتتنوع آليات المنهج التاريخي من سرد ووصف وتحليل واستنباط وتعليل ومقارنة.

خطة الدراسة.

بعد جمعنا للمادة العلمية وتصنيفها قادنا هذا إلى وضع خطة للموضوع تتمثل فيما يلي:
مقدمة وقد تناولنا فيها أهمية الموضوع وإشكالية، إضافة إلى الدوافع التي كانت وراء اختيارنا للموضوع مروراً بالمنهج المتبع وخطة الموضوع، فعرض لأهم المصادر والمراجع المعتمدة عليها وصولاً إلى الصعوبات والعراقيل التي اعترضت طريقنا.
فصل أول عنوانه بتطور الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام، وقد خصصناه للتحضير لانعقاد المؤتمر واختيار الزمان وأهدافه ثم تناولنا قراراته على المستوى الإداري والسياسي والعسكري.

أما الفصل الثاني: والموسوم بقانون اطار في مواجهة الثورة فقد وقفنا فيه على روبر لأكوست وتعيينه والمنظمات الجماهيرية المواجهة لسياسته كمبحث أول، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لاستراتيجية السياسية والإدارية وقانون اطار الجديد وأسباب فشله.

وبالنسبة للفصل الثالث والمعنون انعكاسات استراتيجية روبر لأكوست في الجزائر فقد قسمناه إلى مبحثين هو الآخر. تناولنا في المبحث الأول آثارها على الثورة الجزائرية وتفكك الإدارة الاستعمارية وأزمة الجيش الفرنسي ومبحث ثاني حول أسباب فشل سياسة

روبير لاكوست وعودة ديغول للحكم لنذيل بحثنا هذا بخاتمة والتي ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها متبوعة بالملاحق تليها قائمة المصادر والمراجع.

عرض المصادر والمراجع.

وقد اعتمدنا جملة من المصادر والمراجع في دراستنا هاته منها:

- محمد الحسن الزهيدى، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية، (1954-1962)، دس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007.
- عمار بوحوش ،العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- عبد الحميد زوزو ،محطات حاسمة في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر ، 2004.
- صالح فركوس، موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، من بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال، (1830-1962)، ط2 القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- البادي دروان، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع، (1954-1962)، ده، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2009.
- ولا يخلو أي عمل من صعوبات تعترض طريقه فقد واجهتنا صعوبات تشتمل في نقص المصادر المتخصصة في موضوع قانون اطار وروبير لاكوست وذلك بالمقارنة مع المصادر العامة التي تحدثت عن الثورة التحريرية وتطورها بعد مؤتمر الصومام.
- في الأخير خالص امتنانا وتشكراتنا لكل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر الأستاذ المشرف أحمد مسعود سيد علي.

الفصل الأول: تطور الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام

المبحث الأول: التحضير لانعقاد المؤتمر.

أراد قادة الثورة الجزائرية بعد مرور عامين تقريباً، من الكفاح المسلح من وقفة تقييميه التي عرفت في الجانب العسكري والسياسي"، وأيضاً كان قد مر على هجومات العشرين أوت 1955م في الشمال القسنطيني مدة عام واحد، وقد مكنت الثورة الجزائرية من كسر الطوق الذي بناه الاستعمار الفرنسي على المنطقة الأولى "الأوراس"، والتي برهنت للعدو أن جيش التحرير الوطني قادر أن يضرب العدو في أي مكان يريده، وفي أي زمان يحدده . كذلك محاولة النظام الاستعماري إجهاض الثورة بكل قوته عسكرياً ودبلوماسياً، مما أدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير وقابله ضعف التنسيق الثوري في الداخل وحتى مع الخارج، بسبب التباعد الجغرافي والقوة الاستعمارية، وهذا شكل نقطة ضعف يمكن أن يستخدمها العدو لضربها وتفكيك بنيتها.¹

وتقويمية لمسارها، من أجل الخروج بإستراتيجية جديدة، وموحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري، ولهذا السبب أستدعي قادة الثورة لعقد مؤتمر وطني في عشرين أوت 1956م. ساهمت عدة ظروف في عقده، من ضمنها توسيع نطاق الثورة الجزائرية والتطورات.²

نقص المال والتمويل لشراء الأسلحة، وكذا صعوبة الحصول عليها وجلبها من دول الجوار بسبب تشديد القوات الفرنسية الرقابة على الحدود، وهذا ما شكل صعوبة في إدارة المعركة مع قوة العدو المسلح بامتياز عدة وعدداً.

¹-الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1962)، دام ، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007 ص.437

²-محمد الحسن الزهيري، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية، (1962-1954)، دس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007، ص 131 .

³-البادي دروان، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع، (1954-1962)، ده، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص 159

⁴-يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة، بالة، السنة الجامعية 2008 - 2009 ، ص 146. د. قاسمي، المرجع السابق، م 147 .

1- انعقاد المؤتمر:

إن الظروف السالفة الذكر، حملت القادة على اتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني يضم كل من قادة جيش وجبهة التحرير، لوضع قاعدة أساسية تقوم عليها إستراتيجية العمل الثوري مستقبلاً، وقد بدأ الإعداد لهذا المؤتمر التاريخي كل من كريم بالقاسم، عبان رمضان، العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خده، لخضر بن طوبال وسعد دحلب بالإضافة إلى بعض القادة 1 الآخرين، وبدءوا الإعداد له منذ شهر أفريل 1956م بعد عدة اتصالات فيما بينهم * اختيار مكان انعقاد المؤتمر¹.

اختلفت الآراء حول المكان الملائم لعقد المؤتمر، فهناك من رأى بأن المنطقة الثانية "الشمال القسنطيني" قد اقترحت عقد المؤتمر وبالذات في جبال بني صالح بسوق أهراس، أو في منطقة "الزعرور" غرب مدينة سكيكدة. وهناك رأي ثاني يرى أن عقد المؤتمر قد عرض على مختلف المناطق في البلاد لكي تدرس كل منطقة إمكانية عقده فوق ترابها، غير أن جل المناطق اعتذرت عن تحمل مسؤولية عقد المؤتمر فوق ترابها، بسبب عدم توفر الأمن ألزم لحماية المؤتمرين، وقد استقر رأيهم في الأخير على عقده في المنطقة الثالثة واقترحت عدة أماكن لعقده مثل "فازغنة" دائرة عزازقة² وبني وقان في ناحية البنيان اقترحت أيضاً قلعة بني عباس بسبب موقعها . الإستراتيجي، لكن سبباً هاماً حال دون ذلك وهو أن القلعة تقع في مكان مكشوف لطيران الفرنسي³.

وبعدها استقر رأيهم على عقد المؤتمر في قرية افري، أوزلاقن، دائرة أقبو، قرب بجاية، وقد اختيرت هذه المنطقة لعدة اعتبارات هامة:

¹ -عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دطة الدار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص.407

² -نفسه، ص 407 .

³ -صالح فركوس، موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، من بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال، (1830-1962)، ط2 القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص549 .

أ. إستراتيجية المكان من حيث موقعه الحصين ومحاذاته لغابة أكفادو الكثيفة التي تتصل بدورها بغابة جرجرة وجبالها¹.

ب. كان دوار أوزلاقن منطقة هادئة لم تحدث فيها أي عملية حربية لمدة تسعة أشهر مما جعل العدو يعتقد أنها منطقة أمنة ومحررة من المجاهدين ولا علاقة لها بالثورة ..

ج. تغلغل نظام الثورة بين أفراد قرى الدوار، بحيث أن القيادة كانت مطمئنة إلى استعداد الجميع في التعاون مع المجاهدين².

د. اعتبار منطقة وادي الصومام مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير عليها، لأن هذا المكان كان الفرنسيون يزعمون أنهم سيطروا، لذلك أراد قادة جيش التحرير أن يكون المؤتمر قوياً من بدايته وتوجيه صفعه قوية لقادة الاستعمار الذين ضنوا أنهم سيطروا عليها بتصفيتها من الثوار، ولذا عقدوا فيها أول اجتماع لهم .

وقبل شهر أوت 1956م بدأت وحدات الحراسة في أخذ المواقع المحددة لها، وقد أسندت مهمة حراسة المكان للقائد عميروش بالإضافة إلى المجاهدين أحمد فاضل المعروف بالرائد "حميمي" وعبد الرحمان، سيرة وقد جند حوالي ثلاثة آلاف جندي وكلف هؤلاء بشن غارات بعيدة عن مكان المؤتمر من أجل تمويه الفرنسيين³.

¹-قليل، المصدر السابق، ص 408 .

²-نفسه، ص 408 .

³-شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية (1945م)، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع د. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر (من البداية ولغاية 1962)، د.ط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2003 ، ص 109.

2- اختيار زمان انعقاد المؤتمر:

إن اختيار الزمان بالنسبة للأحداث الكبرى في تاريخ الشعوب والأمم هو أمر هام للغاية لكون هذا التاريخ سيبقى مسجلاً في ذاكرة الشعوب مدة طويلة وقد رعي من قبل في تاريخ انطلاق الثورة ، وكذلك في هجومات عشرين أوت 1955م، أن تكون هذه أزمنا ذات دلالة خاصة تخدم أحداثاً عظيمة، وقد رعي في مؤتمر الصومام عدة أمور من جملتها: أن عشرين أوت يصادف الذكرى السنوية الأولى للهجوم الشامل الذي شنته طلائع جيش التحرير الوطني بقيادة زيغود يوسف ضد ثكنات الجيش الفرنسي وأتباعه المعمرين، بالإضافة إلى التطورات السياسية والعسكرية التي عرفت الثورة كذلك هذه الفترة 1956 م شهدت اقتراب موعد انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية، واستعداد الدول الشقيقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، وأيضاً مساندة الشعب المغربي في ذكرى نفي الملك المغربي محمد الخامس في عشرين أوت 1952م¹.

وقد انطلقت أشغال المؤتمر يوم عشرين أوت واستمرت إلى غاية خمسة سبتمبر، 1956م وقد حضر المؤتمر:

أ. الحاضرون:

- العربي بن مهيدي ، ممثل منطقة لأوراس ورئيس الجلسة.
 - عمر أوعمران، ممثل المنطقة الرابعة الجزائر.
 - زيغود يوسف، ممثل المنطقة الثانية "الشمال القسنطيني" وابن طوبال نائب زيغود.
 - عبان رمضان ممثل جبهة التحرير الوطني وكاتب الجلسة².
- ولم يحضر المناقشات النواب الآخرون لقادة المناطق، لكنهم أحيطوا علماً بمجريات الأشغال واستشيروا طبعاً من طرف مسؤوليهم.

¹- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (من ركب الثورة التحريرية)، ج3، بسط، دار الصائر، الجزائر، 2000، ص 334 .

²- قليل، المصدر السابق، ص 407 .

ب. الغائبون:

تغيب عن حضور المؤتمر كل من:

ممثلي المنطقة الأولى لأوراس بسبب إاستشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد في مارس 1956م.

- غياب سي الشريف ممثل الجنوب بعد أن وجه تقريره للمؤتمر.

- غياب الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير الوطني في الخارج بسبب صعوبة العبور إلى الداخل عبر البر للحراسة المشددة من طرف الفرنسيين مع استحالة القدوم عبر البحر الذي كان هو بدوره محروساً بالقطع البحرية الحربية للأسطول الفرنسي¹.

2. جدول أعمال المؤتمر.

انطلقت أشغال المؤتمر وأسندت للعربي بن مهيدي رئاسة المؤتمر وأسندت الأمانة العامة لعبان رمضان، وقد استطاع الحاضرون أن يتعرفوا على حقيقة الوضع من خلال: دراسة ومناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضاً مفصلاً عن الوضعية السياسية والعسكرية والمالية².

دراسة المجالات التالية:

أ. النظامي: التقسيم، الهياكل، التنقلات، مركز القيادة.

ب العسكري: التقسيم، الرتب، النياشين، المرتبات، المنح العائلية التسليح.

ج الإداري: المجالس الشعبية.

3. جبهة التحرير الوطني: المذهب القانون الإسلامي، النظام الداخلي، هيئات القيادة.

4. جيش التحرير الوطني: كيفية تصعيد العمل العسكري وتطويره.

5. العلاقة بين جيش وجبهة التحرير الوطني.

¹-المدني، المصدر السابق، ص 334 .

²-بوعلام حمودة، الثورة الجزائرية (ثورة أول نوفمبر 1954) معالمها الأساسية، دع، دار النعمان للنشر والتوزيع، ص 200 .

6. العلاقة بين الداخل والخارج.

7. بحث العلاقة الدولية الخارجية خاصة مع تونس والمغرب وفرنسا والأمم المتحدة.

8. العتاد والسلاح .

وبالتالي فقد أعطى مؤتمر الصومام للثورة أبعاداً تنظيمية في غاية الدقة والصرامة، فقد أصدر قرارات مهمة تتعلق بتطوير الكفاح المسلح بعد انتشار وحدات جيش التحرير عبر كامل التراب الوطني، كما قام المؤتمر بوضع قواعد هيكلت الثورة التحريرية ومنهجت خط سيرها في المرحلة القادمة.

وهذا كله تجسد في شكل وثيقة أصبحت تعرف فيما بعد بأرضية الصومام أو وثيقة الصومام .

3. أهداف المؤتمر:

العقد المؤتمر من أجل تحقيق عدة أهداف والتي من بينها تذكر : • تقييم ودراسة الحالة السياسية والعسكرية التي بلغت الثورة بعد إندلاعها في الفاتح من • الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والإداري والاجتماعي. • إصدار وثيقة سياسية كحسيلة للثورة. نوفمبر 1954م¹.

• إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي. • توحيد المواقف بالنسبة لمختلف القضايا المطروحة آنذاك².

¹-وزارة المجاهدين، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)-ص26-27

²-الماهر جبلي، دور القاعدة السابقة في الثورة التحريرية (1954،1962)، د.م شركة دار الأمة للطباعة والنشر تقع هذه الوثيقة في 11 صفحة مضروبة على الآلة الراقية من مقياس 21×27 إضافة إلى صفحة الغلاف، قد كتبت في الأصل باللغة الفرنسية لتتم ترجمتها فيما بعد... (انظر عيحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، ج3، دار والتوزيع 2003، ص 93 .

كما هدف البيان أيضاً إلى عزل فرنسا سياسياً في الجزائر وفي العالم وتوسيع الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية، وكذا مؤزرة الشعب أمام جهود الإبادة التي شنتها القوات الفرنسية.¹

¹ مليكة عالم، دور الجيلالي بونعامة المدعو (السي محمد) في الثورة التحريرية (1951-1962)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير قسم التاريخ، السنة الجامعية، 2005.2006، ص 18.

المبحث الثاني: قرارات المؤتمر :

درس المؤتمر في جلساتهم المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري وقاموا بتقييم ونقد الكثير من الأعمال التي أنجزها كل مسؤول في منطقته، خاصة في إطار العروض التي تقدم بها كل مسؤول في دائرة اختصاصه، وذلك بقصد استخلاص النتائج والعبر وتصحيح مسيرة الثورة ولهذا اتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية العسكرية والإدارية .

1. على المستوى الإداري والسياسي:

والتي تتمثل في إعادة التسمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام وتحديد جغرافياً، وذلك بإنشاء ست ولايات حربية هي، ولاية لأوراس، ولاية الشمال القسنطيني، ولاية القبائل، ولاية العاصمة وضواحيها، ولاية وهران، ولاية الصحراء ،"هذه الأخيرة تم استحداثها خلال المؤتمر ¹ . وكذلك قسمت الولايات إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي قسمت أقسام والقسم إلى نصف قسم، والقسم بدوره ينقسم إلى فروع ويكون على رأس كل ولاية قائد سياسي عسكري.

برتبة صاع ثاني ويساعده ثلاثة نواب برتبة رائد، الأول مكلف بالجانب السياسي والثاني مكلف بالجانب العسكري والثالث مكلف بالاتصالات والمخابرات . - العمل على تدعيم القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية الأمم المتحد و المنظمات الإقليمية. - نبذ السلطة الفردية وإحلال محلها قيادة جماعية لرجال أمنوا بالثورة وقدموا أنفسهم فداء بكل نزاهة وإخلاص.

- ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجهة التحرير الوطني.

¹ -وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص 28 . فركوس المرجع السابق، ص 539 .

- العمل على تحرير الوطن، وتحقيق الاستقلال التام، وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير والتعامل في إطار المصالح المتبادلة.
- تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير، وتحريضه على الثورة ضد المستعمر . -
- اتخاذ موقف ثابت ضد كل متعامل مع العدو على حساب الثورة¹.
- العمل على استغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها".
- في خدمة القضية الوطنية، المتمثلة في الحرية والاستقلال² .
- كما أقر المؤتمر مبدأ إشراف وأولوية الهيئة السياسية على الهيئة العسكرية تأكيداً لهدف الثورة الذي هو هدف سياسي وأن العمل العسكري ماهو إلى وسيلة لعرض الإدارة السياسية³.
- إقرار أولوية الداخل على الخارج، وكذلك تزويد ممثلي جبهة التحرير الوطني لدى منظمة الأمم المتحدة بكل المعلومات والتعليمات التي يمكن أن تسهل أعمالهم وتساعدهم على خدمة القضية الوطنية، أما فيما يخص إنشاء الحكومة المؤقتة، فقد تركت الصلاحيات للجنة⁴.
- التنسيق والتنفيذ التي يمكنها أن تدرس وتبحث ذلك بتنسيق مع وفد جبهة التحرير الوطني الذي يعمل أعضاؤه في الخارج⁵.
- أ. هياكل الثورة بعد مؤتمر الصومام. كما البثق عن هذا المؤتمر أيضاً هياكل تسيير مركزية تبسط نفوذها على المستوى الوطني وهي في شكل منظمات والتي تتمثل في إنشاء سلطة تنفيذية ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) وإنشاء سلطة تشريعية ممثلة في المجلس الوطني لثورة 1 . (C.N.R.A) .

¹-علي رعود، ذاكرة الثورة التحريرية، د.ط، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار، الجزائر، 2004 مر 16 - 17 .

²نفسه، ص 416 .

³-الغالي، المرجع السابق، ص439.

⁴-قليل، المصدر السابق، ص116.

⁵-لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)

المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)¹: هو في الحقيقة عبارة عن البرلمان أو السلطة التشريعية في الجزائر يجتمع أعضائه عندما تسمح لهم الظروف السياسية في البلاد، ويتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية من سبعة عشر عضواً دائماً وسبعة عشر عضواً مؤقتين أي أربعة وثلاثين عضواً،² وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري . ومن اختصاصات المجلس الوطني للثورة أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية التي قوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية، كما يمثل هذا المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرارات اللازمة والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع دول أخرى³.

تتكون من خمسة أعضاء وهم عبان رمضان العربي بن مهدي، سعد الحلب، كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدها، حولت لها مهمة مراقبة جميع النشاطات داخل وخارج البلاد بالإضافة إلى النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فهي بمثابة الهيئة العليا لتسيير الثورة على مستوى اللجان، وتقوم بالسهر على تطبيق كل القرارات التي تصدر عن المجلس الوطني لثورة، ولهذه اللجنة صلاحيات في دراسة ومنح الرتب العسكرية بالإضافة إلى أنها هي التي تشرف على جميع اللجان بالتنسيق بينها في مختلف الولايات الداخلية⁴.

كما تناول التنظيم السياسي حسب ما جاء به جدول أعمال المؤتمر خلق منصب "المحافظون السياسيون" وتقتصر مهامهم بالدرجة الأولى على الجانب السياسي، كنشر الوعي في الأوساط الشعبية، والعمل على رفع مستوياتهم ومحاربة الدعاية والأفكار

¹- قليل، المصدر السابق، ص 118

²- محمد نقيّة، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر، بشير بولفراق، دل، دار القصة للنشر، 2012، ص 38 - 39. د . بوحوش، المرجع السابق، ص 395 .

³- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013 ص 304 .

⁴- محمد عباس، ثوار عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دمه دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2015 م ص 373 .

الاستعمارية، وخلق حوافز التعبئة الشعبية لإفشال خطط الحروب النفسية التي يحاول الاستعمار بنها، ويعمل المحافظون السياسيون بمساعدة المسبلين في مواجهة السياسة المعادية للاستعمار، إنهم عادة ما يكونون عسكريين منتدبين للقيام بالمهام المذكورة أنفاً، يتم اختيارهم وفق مقاييس معينة منها فصاحة اللسان، والنضج السياسي وكذا حسن السيرة والسلوك¹.

كما استحدثت "المجالس الشعبية" بحيث تتكون هذه المجالس من خمسة أعضاء من بينهم رئيس، ويكون مكلفاً بتسيير الحالة المدنية والمالية والاقتصادية والشؤون القضائية والإسلامية، والهدف الأساسي من إنشاء هذه المجالس هو حلولها محل الإدارة الاستعمارية التي يجب أن تزول نهائياً، وتزول إتصالاتها بالأوساط الشعبية، وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في تدريب الشعب على إدارة شؤونه بنفسها. فقد نجحت المجالس الشعبية في أداء مهمتها إذ استطاعت أن تقضي على النزاعات التي كانت قائمة بين الأعرش والأفراد، والتي كانت السلطات الاستعمارية تجندها كي تبقى دائماً مصدر ضعف بالنسبة للمتازعين، ومنفذاً يسمح للمحتل وأعدائه من التمرکز في الأوساط الشعبية.²

2. على المستوى العسكري.

إذا كان لتنظيم السياسي والإداري أهمية كبيرة فإنه لن يكتمل إلا بتدعيم بقوة عسكرية ضارية في عمق المجتمع الجزائري، يسودها التنظيم والانسجام والتي تتمثل أساساً في:

- توسيع نطاق العمليات الفدائية والعسكرية وتعميمها على كافة التراب الوطني.
- وضع خطة عسكرية جديدة تتماشى ومستحدثات الظروف، لإحباط كل مخططات العدو وذلك بنصب الكمائن وشن الهجمات على مراكز العدو وثكناته وممتلكات المعمرين ومراكز التموين وغيرها. توحيد الجيش من حيث رتبة وقياداته وتشكيلاته.

¹ إبراهيم الونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954، 1962)، من 37.

² العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، 2، الحقوق محفوظة لإتحاد الكتاب العرب، من 50. قليل، المصدر السابق، ص122.

- استحداث وحدات عسكرية والمتمثلة في الفوج يتركب من إحدى عشر جندياً بينهم عريف و جنديان أوليان.

2، نصف الفوج: يتألف من خمسة رجال منهم جندي أول وأربعة جنود.

3 الفرقة: تتكون من خمسة وثلاثون جندياً، ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

4. الكتيبة: تشتمل على مئة وعشرة جندياً، ثلاثة فرق مع خمسة إطارات¹.

5. الفيلق: يتكون من ثلاث كتائب زائد عشرين إطار. أما فيما يخص الرتب العسكرية

فهي على النحو التالي:

1. جندي أول.

2. عريف.

3. عريف أول.

4. مساعد.

5. ملازم.

6. ملازم أول.

7. ملازم ثاني.

8. ضابط أول.

9. ضابط ثاني.

10. صاغ أول.

11. صاغ ثاني!

ومن قرارات مؤتمر الصومام أيضاً أنه قسم القوات المسلحة لجيش التحرير الوطني إلى

قسمين هما: المقاتلون بالزي العسكري (المجاهدين): وهم الجنود الذين يرتدون الزي العسكري

ويباشرون الحروب في ميدان القتال ويوزع المجاهدون في وحدات قتالية".

¹ عمر ملاح، وقائع حقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ص 108.

امل المعلمون الارجون الزي العسكري وهم مسلمان : المسلون برهم يعطون قوة احتياطية لجيش التحرير الوطني إذ يعتبرون أعضاء مجندين يعاون في نفس الأماكن التي يسلمون بها، ويتحسر عليهم في تمويل الجيش بالمؤن وجمع المال، ونريده بالأخبار، والعناية بالمرحي، ومراقبة تحركات العدو¹.

الفدائيون، وتتمثل مهمتهم في القيام بالعمليات الفدائية في المدن والقرى كما أنهم بالمون عمليات هجومية مسلحة ضد مراكز الشرطة الفرنسية وتخريب مؤسسات العدو ومن مهامهم الأساسية أيضا تصفية العملاء والخونة الجزائريين².

والى جانب تحديد الرتب والوحدات، قرر المؤتمر أيضاً تحديد المرتبات الخاصة بالعاملين ضمن صفوف جيش التحرير الوطني وكانت هذه المرتبات توزع حسب رتبة الجندي، كما أقر المؤتمر تقديم المنح العائلية لعائلة المجندين والتي كان قائد الدوار هو الذي يتولى مهمة توزيعها على العائلات³.

¹ قليل، المصدر السابق، ص 320 .

² نفسه، ص 320 .

³ نفسه ص 425 .

الفصل الثاني: قانون إطار في مواجهة الثورة

المبحث الأول: روبير لاكوست وتعيينه وزيرا مقيما بالجزائر

لقد كانت السلطات الفرنسية بعد فشل جميع محاولاتها في القضاء على الثورة الجزائرية تلجأ في كل مرة إلى تغيير الحاكم العام الذي يمثل الغدارة الاستعمارية في الجزائر، فبعد فشل مساعي جاك سوستال في القضاء على الثورة وقع الاختبار هذه على روبير لاكوست فكيف تم ذلك؟

1- شخصية روبير لاكوست

أ-مولده ونشأته: ولد روبير لاكوست في مقاطعة dragone الفرنسية في يوم 5 جويلية 1898م، زاول دراسته الثانوية Brive de gaillard في سنة 1922 دخل الإدارة، و التحق بكلية الحقوق بجامعة باريس، بعدها أصبح مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية CGT قبل الحرب العالمية الثانية، أسس حركة تحرير شمال إفريقيا خلال الاحتلال النازي لفرنسا لمقاومة الاحتلال النازي في سنة 1944، عين وزير الحكومة ديغول» 1945-1944 «1.

شارك روبير لاكوست في الحرب العالمية الثانية أثناء المقاومة الفرنسية كان أنانيا متسلط ذاتيا وذلك حسب ما ذكره جون بول سارتر² قائلا:» شارك لاكوست في المقاومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية أسر أبوه، ورمي بالرصاص من قبل النازية، وكان لاكوست يشتغل في الأعمال الاقتصادية و الصناعية في الحكومة السابق وكانت مقولته المفضلة و المشهورة.

¹ عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م، مرجع سابق، ص 288.

² جان بول سارتر Jean Paul Sartre (1905-1980م) هو فيلسوف وكاتب فرنسي، درس بالمدرسة النظامية العليا، شارك في الحرب العالمية الثانية، عبر عن آراءه في العديد من الروايات والمسرحيات والقصص، وأهمها "الغثيان" وكاتب مقدمة كتاب "المعذبون في الأرض" لفرانتر فانون، أيضا كان من المدافعين عن مبادئ 1789 بتظاهرة ودفاعه عن الحقيقة و العدالة في مجلة الفكر "إسبري" وكان له موقف صريح مدافع عن إستقلال الجزائر، أنظر : عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 189.

لا أدع أحدا يزعجني، كما قال فيما بعد للصحافي الأمريكي الأجنب هو كف إزعاجكم لي¹، وتجسدت طغمته الاستعمارية فيما فعله في الجزائر خلال فترة إقامته بها.

ب- مسيرته المهنية: تقلد روبير لأكوست عدة مناصب سياسية فقد شغل منصب وزير عدة مرات في ضل الجمهورية الرابعة، فبعدما كان كموظف بالمالية ثم نقابي، وأمين عام للفدرالية الموظفين وعضوا للجنة الإدارية للمجلس العام للعمال، ثم أصبح وزيرا للإنتاج الصناعي في الحكومة المؤقتة لديغول بعد تحرير فرنسا في 10/09/1944، واستمر في هذا المنصب من سنة 1944 إلى غاية سنة 1947 وعضوا في البرلمان الفرنسي.

وفي 04/05/1947 عين وزير للعمل والضمان الإجتماعي بالنيابة²، وخلال الفترة الممتدة ما بين 11/08/1949 إلى 07/02/1950 وزيرا للصناعة و التجارة، وبعد ذلك تولى في سنة 1950 رئاسة المجلس الأعلى للكهرباء و الغاز، عضو برلماني ونائب رئيس الجمعية الوطنية بين 1954-1956م، ثم وزيرا المالية والاقتصاد في حكومة غي مولي سنة 1956م³، وفي هذه السنة عينه عن مولي وزيرا مقيما عاما في الجزائر في بداية 02/1956 إلى غاية 15/04/1958م، وذلك خلال ثلاث حكومات متعاقبة صاحب مقولة الربع ساعة الأخير للقضاء على الثورة الجزائرية وباءت تنوئاته بالفشل، و استقلت الجزائر واندحر الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وماندیس فرانس زعيم الحزب الراديكالي وحملوا شعار: "انهاء الحرب في الجزائر، والسلم في الجزائر".

¹ عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة، مكتبة مدبولي، الجزائر، ص 85.

² شيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 47.

³ سعيدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 115.

وقد أسفرت الانتخابات التي جرت يوم 1956/01/02م عن وجود تيارين أساسيين في الرأي العام الفرنسي تيار الأكثرية الذي أعطى أغلبية للجبهة الجمهورية في الجمعية الوطنية، وتيار الأقلية الذي أعطى مقاعد كثيرة لليمين المتطرف.

وقد كانت نتائج تلك الانتخابات مخيبة لآمال ادغافور وسوستال، فقد نجح الحزب الشيوعي الفرنسي في الحصول على 52 مقعد، وحصل أيضا حزب اليمين المتطرف الذي يقوده بيير بوجاد بحصوله على 52 مقعد آخر في البرلمان الجديد، وانسحب بذلك ادغافور وترك السلطة لغي مولي¹.

وفي يوم 1956/01/26 عين غي مولي Guy Mollet لتكوين الحكومة، وقد حدد برنامجه السياسي نحو الجزائر من خلال الخطاب الذي ألقاه في يوم 1956/01/31 الذي أكد فيه على إعادة السلم ووقف القمع وتطوير البلاد اقتصاديا واجتماعيا من خلال قوله: "إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كل شيء العمل من أجل إعادة السلم وإنقاذ نفوس كلا الطرفين من الخوف ومن أجل ذلك فإنه يجب وقف الإرهاب والقمع.... وضمن التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والذي يعني المحافظة ودعم الروابط التي لا تتفصم بين الجزائر وفرنسا الأم"، كما أكد أنه يجب تحديد مصير الجزائر دون استعمال القوة: "إن المصير النهائي لمستقبل الجزائر لن يتحدد أبدا من طرف واحد ولن نقبل أي حل يفرض بالقوة".²

¹ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 297. الجنرال كاتروا 1877-1969م كان وزيرا مقيما في الجزائر ولد في بليمونج، كان بين 1943-1944 حاكما عاما للجزائر، ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين وفور تولي غي مولي الحكم قام بعزل جاك سوستال وعين الجنرال كاتروا³ في منصب الحاكم العام للجزائر في يوم 1956/02/02، وفي نفس اليوم غادر سوستال الجزائر إلى فرنسا وقد شهد ذلك اليوم تجمع عشرات الآلاف من المستوطنين في شوارع مدينة الجزائر، ورافقوه إلى الميناء رافعين شعارات منددين بغي مولي ومانديس فرانس والوالي الجديد كاتروا.

² سعيد بزيان، دليل الباحثين والمؤرخين الجزائريين وغيرهم حول ثورة نوفمبر، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 155.

2- تعيين روبير لاکوست وزيرا مقيما بالجزائر:

من أهم ما تميزت به الانتخابات التشريعية في جانفي 1956 هو انقسام الرأي العام الفرنسي بين مؤيدين لبقاء الجزائر فرنسية وعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والقضاء على الثورة، وذلك بتقديم صلاحيات مطلقة للجيش الفرنسي في الجزائر، أما في الطرف الآخر مؤيدين للتفاوض مع الجزائريين وإنهاء الحرب الجزائرية المنهكة للاقتصاد الفرنسي، وبتعيين غي مولي ساد الرأي العام الفرنسي والجزائري شعور بأنه سوف ينتهج سياسة المصالحة وذلك حسب التصريحات التالية: "إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كل شيء العمل من أجل إعادة السلم"¹ ومن أجل تحقيق ذلك قام بتعيين الجنرال كاترو المعروف بنزاهته واعتداله من أجل التخلص من حرب الجزائر التي وصفها في حملته الانتخابية بأنها حرب غبية وبدون مخرج.

وفي أول زيارة لغي مولي للجزائر يوم 1956/02/06م وقد واجهه المستوطنون بمظاهرات عدائية، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بإذلاله عن طريق رميه بالقاذورات والنفائات بما فيها البيض المعفن والصراخ ضد بكل الألفاظ الجارية لا يقوى على التفوه بها الأمن هم في مثل مستواهم كحالات للشعوب المتوسطية الأوروبية، وكان ذلك اليوم بمثابة يوم استسلام وانقلاب خطير في تاريخ الحرب بين الجزائر وفرنسا، وبسرعة مذهلة استسلم غي مولي أمام المتطرفين² وقام بعزل كاترو يوم 1956/ 02/06م وتخلّى بذلك عن برنامجه الذي أعلنه في الجمعية الوطنية، واسند المنصب لروبير لاکوست ذي السمعة البائسة الموظف البسيط يشغل في الميدان النقابي انظم إلى الحزب الاشتراكي وتم تعيينه برتبة وزير مقيم بالجزائر هذا الأخير الذي جلب معه أصدقائه المقربين إليه وإعطائهم مناصب راقية في الجزائر، وفي وقت قصير صار لاکوست المتكلم باسم الأوروبيين والمدافع عن مصالحهم إلى درجة أنه قام بطرد اليساريين الذين يتعاطفون مع الثورة الجزائرية.

¹ -جمال قنان، المرجع السابق، ص 297.

² -هرفي مامون وباتريك روتمان ، حملة الحقائق، مصدر سابق، ص 54.

ويمكن أن نقول أن هذه النتيجة كانت متوقعة منذ البداية وذلك بسبب الانقسام الذي عرفته حكومة غي مولي الاشتراكية منذ البداية بين المؤيدين للحرب في الجزائر والذي يمثله روبير لاكوست وبورجيس مونوري، أما القسم الثاني فريق صغير يطالب بالحوار والتفاوض مع الثواريتكون من قاسطون ديفير ومانديس فرانس هذا الأخير الذي استقال من الحكومة بعد أن تأكد من الإفلات من زمام الأمور من يد غي مولي واستيلاء دعاة الحرب على السلطة وعلى رأسهم روبير لاكوست .

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الظروف التي سبقت تعيين روبير لاكوست وزير مقيما بالجزائر تميزت خلال الفترة الممتدة من 1954-1955م بالإنطلاقة القوية للثورة الجزائرية والتي واجهتها الحكومات الفرنسية بمختلف الأساليب للقضاء عليها، ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل، واستمرت في محاولاتها بتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر ليكمل مسيرة السياسات الفرنسية القمعية اتجاه الثورة طيلة الفترة الممتدة من 1956-1958 وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الموالي .

3- المنظمات الجماهيرية في مواجهة سياسة لاكوست:

من أساليب الاستعمار الفرنسي سعيه إلى تفكيك وحدة الشعب الجزائري، ويظهر ذلك جليا من خلال تشكيل قوة ثالثة ولأجل ذلك سعى قادة الثورة لإشراك الشعب بكل فئاته في المعركة ، لأن الثورة لن تحقق أهدافها إلا إذا احتضنها الشعب، ويعترف بذلك الضابط الفرنسي سيرج آدور قائلا: "فرنسا تقوم بحرب ضد الثوار وغير الثوار تقوم بها ضد كل جزائري... ، لهذا فالشعب الذي تحاربه فرنسا قابلها بوصفه كلا متعاكسا مرتبط بالأجزاء...، فالثورة تنظيم داخلي للشعب...وكل عمليات الإيقاف التي تجريها لا تنقص شيئا من عددهم في حضان الثورة"¹، وأعطى مؤتمر الصومام أهمية كبيرة لتنظيم الشعب من أجل

¹ - المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، العدد 12، 15/01/1957، مصدر سابق، ص 7.

الاتفاف حول جبهة التحرير الوطني وتحريضه على الثورة العارمة ضد المستعمر ومحاربته بكل الوسائل المتاحة¹، فما هو دور تلك المنظمات في الرد على سياسة لاكوست؟

3-1 الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) :

لم يكن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وليد مؤتمر الصومام بل يعود تأسيسه إلى جويلية 1955 و بعد مؤتمر الصومام أصبح لهذا الاتحاد دورا كبيرا في دعم الثورة الجزائرية سواء بالسلاح أو بالقلم، وترأس ذلك الاتحاد الطالب الابراهيمى حتى تاريخ 1956/01/16 أين ألقى عليه القبض.

وقد تبوأ العديد من الطلبة مناصب قيادية في الميادين متنوعة كالدعاية والاعلام والتربية والتعليم والمالية وضباط العسكريين ومرشدين سياسيين، ورغم أن قادة الثورة كانوا يحبذون أن يكون مكان الطالب بالمدرسة أو بالجامعة وذلك لإدراكهم للفوائد الجمة التي سوف يقدمونها للمستقبل البلاد في مرحلة ما بعد الثورة، ويبرز دور الاتحاد الطلابي في إبراز وحدة الشعب الجزائري، والتعريف بالقضية الجزائرية، ويظهر ذلك من خلال الإضراب العام عن الدراسة الذي أعلنوه في 19 ماي 1956 والذي استغرق عام ونصف، حيث برهن ان الثورة وشعبها شيئان لا ينفصلان عن بعضهما البعض²، ناقلين على حملات الاعتقال والقمع التي يقوم بها لاكوست وجنوده في الجزائر، وقد قرر الطلاب الالتحاق بالجبال وحمل السلاح مع المجاهدين من أجل الدفاع عن قضيتهم وتحقيق لاستقلال التام.

أما على المستوى الخارجي فقد تمثل دورهم في تكثيف جهودهم لدى الاتحادات الطلابية في كل دول العالم من خلال توزيعهم ومشاركتهم في عدة ندوات عالمية للطلبة، حيث تمكنوا من التعريف بالثورة الجزائرية وشرح قضيتها العادلة ولم يتوقف دورهم عند هذا

¹ - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية لاتصال والنشر والاشهار، الجزائر ،

2008، ص 29.

² - عمار هلال ،نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، الجزائر، ص 120.

الحد بل عملوا على دعم الثورة مادية وهذا ما ذكر صالح بن قبي عضو اللجنة المديرة بقسم الجزائر "جمع الطلاب أموال للثورة باسم المنظومة الطلابية من خلال التغلغل في الأوساط الأوروبية المتعاطفة مع القضية الوطنية"¹، وقد عقد الاتحاد الطلابي عدة مؤتمرات طرح من خلالها العديد من أساليب لمساندة القضية الجزائرية، وعلى سبيل المثال تبنى الطلبة لائحة من خلال مؤتمريهم الثاني في باريس في مارس 1956 وجهت إلى رئيس مجلس الوزراء غي مولي وطلبت منه الشروع في مفاوضات مع الجبهة من أجل الاعتراف بالاستقلال الوطني.

وأمام الانتصارات التي بدأ الطلبة الجزائريين يحققونها في الساحة الداخلية والخارجية، تحركت السلطات الفرنسية لوضع حد لنشاطهم فاستغلت حكومة فليكس قايار انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد بباريس في ديسمبر 1957 لتعلن عن حل الاتحاد في يوم 18 جانفي 1958، ورغم ذلك فقد واصل الطلبة نشاطهم في سويسرا، كما طلبت الجبهة من الطلبة الرجوع إلى مقاعد الدراسة² لدعم وطنهم بأفضل سلاح لهم بعد الاستقلال وهو العلم وهذا حسب ما قاله عميروش: إن الجزائر بحاجة إليكم بعد استعادة الاستقلال وعليكم بمزاولة الدراسة في تونس وغيرها من البلدان العربية إن الجزائر فيها والحمد لله رجال ونساء كثيرون يؤدون واجبهم.³

3-2 الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956/01/24 (U.G.T.A):

انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 جانفي 1956 في مقر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالقرب من جامع كتشاوة بالعاصمة، وذلك لتجديد

¹ - صالح بن قبي، عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 81.

² - عمار هلال، المرجع نفسه، ص 121.

³ - أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 382.

العمال حول الثورة¹، فالعمال الجزائريين برهنوا على تعلقهم الكبير بالوطن، رغم الرقابة المفروضة عليهم من قبل السلطات الفرنسية التي كانت ترصد كل تحركاتهم²، فقد تولد لديهم الشعور بالظلم والاستبداد والعنصرية الذي عانى منه العمال بفرنسا، لهذا جندوا أنفسهم لدعم الثورة، فقد استطاع الاتحاد التوغل بسرعة بين الأوساط الشعبية وتعبئتها سياسيا وتجنيدتها وتنظيمها لخدمة اهداف الثورة وتعليماتها، وكانت أشهر تحركات الاتحاد دوره في العديد من الحركات الاحتجاجية ومنها مساهمته في إضراب 5 جويلية 1956 وإضراب أول نوفمبر 1956، كما ساهم في إضراب ثمانية أيام 28 جانفي 1957م، والمعلوم أن القوات الفرنسية اعتقلت خمسة أمانات عامة للاتحاد بين ماي 1956 وجويلية 1957، وقد قادها على التوالي عيسات ايدير ثم محمد فليسي فرحون دكار مرتين ومحمد شناف، فتوقف النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في جوان 1957³ ليستأنف عمله في عام 1958.

لقد كان للعمال الجزائريين في المهجر دورا كبيرا في تمويل الثورة بنسبة 06% من الأموال، وقد كانت هذه الأموال بالفعل تمثل عصب النفقات إبان الثورة، وقد تطور هذا الاتحاد إذ تأسست بفرنسا في فيفري 1957 الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا، وهي إمتداد عام للعمال الجزائريين وقد أصدرت الودادية جريدة العامل الجزائري بعد أن أمر لاكوست بإغلاقها في الجزائر⁴، واستمرت بالصدور بسرية تامة في باريس.

ولم يكتفي العمال عند هذا الحد بل قاموا بنقل الثورة إلى فرنسا بعدما كانت تنتظر إليهم على أساس أنهم كم مهمل لا هم لهم سوى البحث عن لقمة العيش، وبلغت أهمية الجالية الجزائرية بفرنسا أهمية كبيرة للثورة، وأطلقت عليها الولاية السابعة، فقد تمثلت

¹ - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، المصدر المرجع، ص 188.

² - على هارون، الولاية السابعة، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 87.

³ - بوعلام بن حمودة، المصدر نفسه، ص 190.

⁴ - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، مرجع سابق، ص 353.

اعتداءاتهم على مختلف المصانع الفرنسية الاقتصادية، ومنشآت العسكرية ومعامل تكرير البترول، بالإضافة إلى ذلك قام العمال بإضرار النار في معظم الغابات الفرنسية ردا على قنابل النابالم التي أمر لأكوست بإلقائها على مختلف القرى الجزائرية.

لعل أكثر العمليات الفدائية جرأة قام بها العمال هي عملية إعدام علي شكال، فقد وقع الاختبار عليه ليكون ضمن الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة لتقدم بذلك الدليل أمام العالم أنّ الجزائريين هم رعايا فرنسيون يتمتعون بكامل الحقوق والواجبات، وهاهو واحد منهم يمثل فرنسا نفسها في أعلى منبر دولي للأمم المتحدة، وما زاد في استفزاز مشاعر الجزائريين هو أن السلطات الفرنسية أصرت على شكال أن يرتدي الطربوش هذا التصرف يعتبر إهانة للشعب الجزائري ولا يمكن السكوت عليه، فأعلنت جبهة التحرير الوطني حكم الإعدام عليه و قاد عملية الإعدام كل من عيساوي وابن صدوق وابن موهوب، وكان الخائن علي شكال يجلس أمام الرئيس الفرنسي روني كوتي لحظة إطلاق الرصاص عليه وكان بمقدور الفدائيين إصابة الرئيس الفرنسي نفسه وعندما سؤل صدوق لما لم تحاول اغتيال الرئيس الفرنسي أجاب قائلا: "الرئيس الفرنسي يمثل بلاده وشعبه، وله الحرية في أن يتصرف حسب ما تمليه عليه مصلحة شعبه، أما هذا الخائن علي شكال فهو يدعى تمثيله للجزائريين دون رضاهم وهذا ليس من حقه، وقد عكست هذه العملية مدى طول ذراع الثورة الجزائرية ومدى إخلاص الجزائريين لقضيتهم الوطنية"¹.

واستمر الاتحاد في تأدية رسالته النضالية رغم الإجراءات القمعية وحملة الاعتقالات، واستشهد العديد من العمال في سبيل القضية الجزائرية، ورغم انتقال السري إلا أنه استطاع أن يفرض وجوده كمنظمة نقابية الممثلة لآلاف العمال الجزائريين في الداخل والخارج².

¹ - عمار قليل، ص 354 - 357.

² - غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 447.

3-3 الاتحاد العام للتجار الجزائريين سبتمبر 1956 (U.G.A.A) :

لقد أولت جبهة التحرير الوطني فئة التجار كباقي الفئات الاجتماعية اهتماما خاصا ، نظرا لما لها من دور في تمويل الثورة الجزائرية وتلبية نداء مؤتمر الصومام ،تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في سبتمبر 1956 بالجزائر العاصمة.¹

ومن الأدوار النضالية التي قام بها الاتحاد مشاركته في الإضراب الذي دام ثمانية وأربعون ساعة بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة، وقد تعرض الاتحاد على إثر ذلك لمضايقة وقمع السلطات الاستعمارية التي سلطت عقوبات كبيرة على التجار الجزائريين، مما أدى بهم إلى شن إضراب آخر لمدة 24 ساعة في يوم 16 نوفمبر 1956، وقد لعب التجار دورا كبيرا في الإضراب ثمانية أيام الشهر الذي تم في 28 يناير 1957، حيث قاموا بتزويد الأحياء الجزائرية بما تحتاجه من سلع ومواد تموينية، كما تم اشعار الشعب بالإضراب عن طريق التجار، وقد أدى إلى التزام أعضاء الاتحاد بتعليمات وتوجيهات وأوامر جبهة التحرير الوطني التي تعرض التجار إلى المتابعات والاعتقالات والسجن والتعذيب، مما أرغم الاتحاد إلى نقل نشاطه إلى تونس لمواصلة نضاله²، أما في فرنسا فإن الاتحاد قد أصبح يمارس نشاطاته بالتنسيق مع إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في إطار منظمة جديدة تحمل اسم الودادية العامة للتجار الجزائريين.

3-4 إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (F.F.F.L.N):

لم تقتصر إستراتيجية الثورة التحريرية على تنظيم وتأطير المنظمات الشعبية وال جماهيرية الموجودة داخل الجزائر، وإنما درس المؤتمرون وضعية المهاجرين الجزائريين ،وتعود فكرة تأسيس إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني إلى سنة 1954، وقد أكد مؤتمر

¹ - المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، العدد 11، 1957/11/01، ص 12 - 13.

² - غالي الغربي، المرجع نفسه، ص 460.

الصومام على أهمية تنظيم الهجرة الجزائرية، وقد حدد المؤتمر الأهداف المستقبلية من وراء تنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا في:

- إنارة الرأي العام الفرنسي والأجنبي بنشر الأخبار والمقالات في الصحف والمجلات بواسطة المناضلين والمحنكين والمتقنين والطلبة وذوي الخبرة.
- العمل على فضح المصالية كنزعة تعمل ضد جبهة وجيش التحرير الوطني، ومع مرور الوقت اتضحت أهمية التنظيم في دعم العمل السياسي والعسكري للثورة الجزائرية على الصعيد الأوروبي والفرنسي وتعددت مهامها لتشمل محاربة المصالية، جمع الاموال والمساعدات لفائدة الثورة، نقل المعركة داخل التراب الفرنسي، تحطيم الاقتصاد الفرنسي وإشاعة البلبلة وقلّة الأمن بواسطة العمليات الفدائية ضد الممتلكات العمومية، وربط الاتصال بأحرار من الفرنسيين وكسب تأييدهم لصالح الثورة¹، كما عملت على نقل العمليات الفدائية إلى التراب الفرنسي وكانت أشهرها عملية البرق أو العاصفة التي استهدفت عدة منشآت اقتصادية وعسكرية، كما كان للاتحادية دورا في تونس والمغرب من خلال تعبئة الجزائريين وتوعيتهم والقيام بدور الوساطة بين الجزائريين وسلطات البلد المضيف.

3-5 الحركة النسوية:

بما أن الثورة الجزائرية هي ثورة كل الطاقات الجزائرية بما فيها المرأة التي لعبت دورا كبيرا في تحرير بلادها، وقد حددت وثيقة الصومام المهام الأساسية التي يمكن للمرأة أن تقوم بها وذلك في حدود عادات البلاد وتقاليدها الخاصة وهي مؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازرة أدبية، تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ، مساعدة عائلات وأبناء المجاهدين والأسرى المعتقلين².

¹ - غالي الغربي، المرجع السابق، ص 452-453.

² - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج 3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 379.

وكان للمرأة الجزائرية دورا مهما في خوض المعارك بجانب إخوانها المجاهدين، حيث داوت الجرحى وأسعت المرضى وكانت المرشدة والمفوضة السياسية والمدرسة، ولقد اعترف الجنرال ماسوا بالدور البارز الذي لعبته خلال الثورة عندما قال: "لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة وأصبحت جماعة تشكل شبكة حقيقية بفضل تجهزتها وجمالها الفاتن والبراءة المصطنعة في سلوكها استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو ولا سيما في المرحلة الأولى للثورة التي كثر فيها الاحتراز والشك بصفتها مسؤولة عن الاتصال تمكنت من تنفيذ مهام ذات الثقة".¹

4- الإستراتيجية الدبلوماسية والإعلامية:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية تطورا ملحوظا خلال المرحلة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1958 المتزامنة مع فترة حكم الوزير المقيم روبير لاكوست بالجزائر، حيث عملت على الرد عليه من خلال إسماع صوت الجزائر في مختلف المحافل الدولية وكسب تأييد دول العالم، وإلى جانب ذلك إسهام الإعلام الثوري في فضح حقيقة سياسته القمعية في الجزائر، فما هو دور الدبلوماسية الجزائرية والإعلام الثوري في الرد على سياسة روبير لاكوست ؟

5- مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

حددت وثيقة الصومام الاهداف السياسية للنشاط الخارجي، كما عمل على رسم الطريق المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية للرد على سياسة روبير لاكوست، ولقد كان للوفد الخارجي دور كبير في تدويل القضية الجزائرية، وتوج جهده بطرح القضية الجزائرية لأول مرة أمام مجلس الأمن في جوان 1956، ورغم رفض المجلس النظر في القضية إلا أنها اعتبرت القضية الجزائرية قضية دولية وإن الحرب المستمرة في الجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي.²

¹ - غالي الغربي، المرجع السابق، ص 455.

² - أزغدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني لجزائرية 1956-1962، مرجع سابق، ص 122.

المبحث الثاني: إستراتيجية السياسية والإدارية

1- سياسة الحرب النفسية:

الحرب النفسية من أخطر الأساليب العسكرية التي استعملها الاستعمار الفرنسي في الجزائر والتي أصبحت أكثر تطورا في عهد روبر لاكوست وتظهر خطورتها في تأثيرها في مختلف الجوانب فيما يكمن ذلك وماذا نقصد بالحرب النفسية؟

1-1- مفهومها: عتبر الحرب النفسية من التجارب التي اكتسبها الجيش الفرنسي في الهند الصينية، ونقصد بها نوع من الحروب السياسية وهي أحدث أسلحة الحرب، هي جزء من الحرب الشاملة التي تشن قبل الحرب وفي أثناءها وفي أعقابها، تستخدم فيها الدعاية والإشاعة والأساليب السيكولوجية الأخرى للتأثير على معنويات العدو من أجل زعزعة ثقتها بنفسها وبقادتها ومعتقداتها وحتى بتاريخها وهويتها¹، والتي بدورها كانت تهدف إلى القضاء على عقول الشعب بالتأثير النفسي واستمالته بطريقة غير مباشرة وهذه ما يسمى "بعملية غسل المخ"¹.

ومن أجل كسب الثقة وتحسين العلاقة مع الأهالي المسلمين وتحسين صورة الدولة الفرنسية لديهم أصبح من الضروري استكمال العمل العسكري بعمل نفسي دعائي هذا ما جاء في تصريح لاكوست في أبريل 1956 "إن العمل العسكري لا مفعول له دون عمل نفسي دعائي الموجه للرأي العام"، ومع تعاظم الثورة استعمل لاكوست سلاح الحرب النفسية من أجل تحطيم معنويات الجزائريين من خلال التشكيك في قوة الثورة وقادتها في نظرهم².

¹ - عبد الحفيظ مقدم، "الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ص 124

² - عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 69

1-2-2-1- مصالـح الحرب النفسية:

اعتمدت الحرب النفسية على مجموعة من المصالح و كان للاكوست دورا كبيرا في تسييرها، واستعان الضباط الفرنسيون بالحركة للقيام بتعليم السكان وتوعيتهم بواسطة التجمعات الشعبية وذلك قصد منع تغلغل الثورة في الأوساط الشعبية.

1-2-1- الفرق الطبية الاجتماعية:

وقد تم الإعتماد على العنصر النسوي تشكيل فرق طبية اجتماعية في سنة 1957، تتكون كل الفرق من طبيب وممرضة أو مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين، وقد بلغ عدد النساء المجندات ضمن هذه الفرق إلى 315 امرأة منها 141 امرأة من المسلمات الفرنسيات و80.

إمرأة أوروبية من المستعمرات و94 امرأة من أوروبيات الجزائر موزعون على 171 فريق عبر كامل الناحية العسكرية العاشرة، وتسعى هذه الفرق إلى معرفة توجهات النساء الجزائريات وذلك من أجل تحقيق أهدافها الرامية إلى دمج المرأة الجزائرية في المجتمع الفرنسي قصد حرمان الجيش التحرير الوطني من خدماتها في ميدان المعلومات والاتصال والتموين، ومقابل ذلك تحسين ظروف حياتهن ووضعهن القانوني.¹

1-2-2-1- وحدات مكبرات الصوت والمناشير:

ظهرت وحدة مكبرات الصوت والمناشير في جوان 1956، وتهدف إلى التقرب من عقلية السكان والتأثير عليهم والسيطرة على عقولهم ، ومن أهم الوسائل التي تعتمد عليها في عملها الأشرطة السمعية المسجلة والمناشير واللوحات الإشهارية التي تضعها في مواقع عمومية تبرز فضل فرنسا على الجزائر، وقد استخدمت هذه الوحدة من قبل الجنرال ماسوا خلال معركة الجزائر 1957 قصد تكسير الإضراب.

¹ - الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 160-161.

1-2-3 وحدة الضباط المتجولون:

تلعب دورا كبيرا في شرح أهداف ومبادئ الحرب النفسية ، وتوجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة والضباط المشرفين على القضايا العسكرية الإسلامية، والمسؤولون الإداريون الذين لهم علاقة مباشرة بالسكان زيادة على قيامهم بدور المستشارين التقنيين عند قيادة الوحدات العسكرية التي عينوا فيها.¹

ومن نماذج من الدعاية الفرنسية استعمال وسائل الإعلام المختلفة والإشاعات واستعراضات القوة والإرهاب البدني والنفسي والمنشورات المتعددة التي توزع أو تلقى من الطائرات على المدن والقرى وتجمعات القوات العسكرية.

تطورت الحرب النفسية بتعيين salon في نوفمبر 1956 الذي وضع برنامج المعروف بـ"تخطيط وبناء"، ومن خلاله يسعى إلى تحطيم الخلايا السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني عن طريق تقديم مساعدات مادية وإغرائية لاستعادة ثقة الشعب الجزائري، فمثلا كانت السلطات الفرنسية تقطع المؤن والأغذية عن التجمعات السكانية لفترات طويلة ثم تأمر بتوزيعها وتنسب ذلك الانقطاع للثوار، ومن المناشير التي وزعت في هذا السياق "الثوار يدمرون والفرنسيون يبنون"².

ومن مظاهر الحرب النفسية بناء عدة مراكز تكوينية كان يسجل بها الشباب الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 سنة و20 سنة وذلك قصد تكوين إطارات مخصصة ومتعاونة مع فرنسا، كم أنشأت عدد من المدارس المختصة مهمتها تخريج ضباط عسكريين مدربين على طرق وأساليب والفنون الجديدة في الحرب النفسية ، وقد بلغ عدد العاملين في

¹ - شريط لخضر ،إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 315.

² - عبد الحميد زوزو ،محطات حاسمة في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 44.

مصالح الحرب النفسية والإعلامية في سنة 1958 إلى 884 ضابط و603 ضابطا مساعدا و1740 جندي إضافة إلى العملاء كلهم موزعين على 660 دائرة إدارية¹.

لكن جبهة التحرير الوطني تقطنت ورجعت إلى أصولها ولم تنسى بأن ثوارها أبناء الشعب فبدأت تقوم بتوعية أبنائها عن الأساليب التي استعملتها فرنسا، فقامت بالاطلاع الدائم على الصحف السياسية والعسكرية في الوطن الجزائر وفرنسا والعالم كله².

2- التقسيم الإداري:

فعندما أدركت فرنسا خطورة جبهة التحرير الوطني قامت بسلسلة من الإصلاحات السياسية والإدارية³، ولقد اعتمد رئيس الحكومة غي مولي على روبير لاكوست في إعداد برنامجه الخاص بالإصلاحات السياسية والإدارية نظرا للصلاحيات الواسعة التي تحصل عليها من خلال منصبه كوزير مقيم مكلف بالشؤون الجزائرية.

وأول عمل قام به غي مولي إلغاء المجلس الجزائري يوم 11 أفريل 1956 بعد استقالة معظم النواب الجزائريين منه والتحاق البعض منهم بالثورة الجزائرية، كما قرر انتهاج سياسة جديدة في الجزائر تقوم على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- وقف إطلاق النار.
- إجراء انتخابات في الجزائر في إطار نظام موحد بالنسبة للجزائريين والأوروبيين في مرحلة لاحقة لوقف إطلاق النار، كما يجب المساواة بين المجموعتين وذلك من خلال خطابه "لا تزال الحكومة الفرنسية تؤيد مبدأ وحدة الكتلة الانتخابية في نظام الانتخاب الجزائري تطبيقا لمبدأ المساواة"⁴.

¹ - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 173.

² - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين (19-20)، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ص

³ - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر الرمز الأمل، المصدر السابق، ص 263.

⁴ - مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 315.

- إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتجديد نظام الحكم في الجزائر¹.
وقد قوبل المشروع بالرفض من قبل الفئتين، و طالبت الجبهة أن الجزائر هي التي تنظم الانتخابات لتقرير مصير الشعب في المستقبل، وبهذا فشل مشروع الإصلاحات غي مولي السياسية وبسببه قررت الأحزاب اليمينية الفرنسية في 1957/05/21 سحب الثقة منه لأنه انتهاج سياسة التفاوض مع عناصر الجبهة ،وقد تمثلت الإصلاحات السياسية الإدارية التي قام بها لاكوست في تلك القوانين والمراسيم ، على رأسهم مرسوم رقم 56-646 الصادر في 1956/06/28م الذي تضمن إعادة تنظيم شاملة للبنى الإدارية في الجزائر فألغيت البلديات المختلطة وتقرر تعميم صيغة البلديات الكاملة الاختصاص، وكان يهدف من وراء هذا المرسوم تقوية الإدارة الفرنسية في الجزائر التي يمكن أن نقسمها إلى السلطات المركزية واللامركزية.

1-2 السلطة المركزية:

فقد تم وضع مناصب الإدارية جديدة وهي مندوب حكومة الجمهورية الفرنسية في الجزائر Délégué Générale، ثم ولاية العمالات Les Préfets فرؤساء الأقسام الإدارية المتخصصة، وكذلك رؤساء الأقسام الإدارية الحضرية التي كانت لديها عدة تسميات منها مراكز العمل الاجتماعي بالصحراء طبقا للقرار المؤرخ في 9 جوان 1957.²

- **المندوب العام:** LE Délégué générale حيث يمثل الحاكم العام والمجلس الجزائريين حيث السلطات، كما يعتبر مسؤولا عن حفظ النظام العام ويشرف على تسيير كل المرافق العامة باستثناء تلك المرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية في فرنسا، ويساعده في أداء مهامه امين عام Secrétaire Générale وأمينان عامان

¹ - عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، مرجع سابق، ص 263.

² - بوعلام بن حمودة ،الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، مصدر سابق، ص

مساعدان Secrétaire Générale Adjoints أحدهما مكلف بالشؤون الاقتصادية والأخرى بالشؤون الإدارية.

• **ولاية العمالات les préfets:** فهم الذين يخضعون لسلطة المندوب العام وينفذون أوامره المتمثلة في تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية والقرارات الحكومية ، ويساعدهم في أداء مهامهم نواب على مستوى الدوائر وكذلك رؤساء البلديات إضافة إلى هؤلاء الولاية تم تعيين ولاية مفوضين فوق العادة Super بسبب القرار الجديد الذي تضمنه مرسوم 1956/06/28¹ الذي نص على إنشاء عمالات جديدة وضرورة تقسيمها إلى مناطق إدارية يتم وضع ولاية مفوضين عليها وأطلق عليهم اسم المفتشين العموميين لإدارة المفوضة فوق العام l'ame، وقد كان التقسيم على مستوى ثلاث مناطق وهي الجزائر، وهران وقسنطينة وتتمثل وظيفتهم في التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها.

• **نائب والي العمالة Le Sous Préfet** وقد حد مرسوم 1956/06/28 اختصاصه في

النقاط التالية:

- يعين ممثلاً للدولة على مستوى الدائرة.
- يشرف على تطبيق القانون.
- يسهر على حسن تنفيذ اللوائح التنظيمية.
- يعتبر مسؤولاً عن مراقبة الشرطة والدرك.

¹ نص مرسوم 1956/06/28 على توسيع السلطة الوصائية لنائب والي بعد أن كانت محدودة لا تتجاوز البلديات التي يقل عدد سكان فيها على 40.000 ن، أما البلديات التي يتجاوز عدد السكان فيها

والهدف من وراء توسع اختصاص نائب الوالي هو خلق الثورة وتصفية عناصر جيش وجبهة التحرير الوطني على مستوى الدائرة التي يرأسها¹.

• الأقسام الإدارية المتخصصة² (S.A.S) والأقسام الإدارية الحضرية (S.A.U): التي أنشأت في المدن التي يزيد عدد السكان فيها عن 100.000 ن، كما حدد ذلك القرار الصادر في شهر نوفمبر 1956، ثم إنخفض إلى 30.000 ن طبقا بقرار 1957/07/27 والهدف من ذلك هو تطوير الثورة، وقد ظهرت هذه الأقسام نتيجة التطور الذي شهدته أقسام الشؤون الجزائرية التي تهدف إلى محاربة سوء تسيير البلديات المختلطة، وهي تشبه المكاتب العربية العسكرية سواء من حيث تسييرها من طرف القادة العسكريين، وفي 09/07/1956 صدر قرار مكمل لمرسوم 1956/06/28 ينص على إنشاء هذه الأقسام يعتبر من اختصاص والي العمالة كما حدد اختصاصات رؤساء الأقسام وهي:

✓ يعين ضابط عسكري على رأس هذه الأقسام الإدارية من طرف والي العمالة.
✓ يكلف بمهام عسكرية مثل توفير الحماية الأمن الضروري للسكان ويسعى للحصول على المعلومات الدقيقة منهم على جيش وجبهة التحرير الوطني.
✓ يعتبر المستشار التقني للسلطات العسكرية بحكم معرفته الدقيقة بشؤون القطر وسكانه، إضافة إلى هذا يعتبر رئيس الأقسام الإدارية سواء المتخصصة أو الحضرية ضابطا للحالة المدنية وكذلك للشرطة القضائية، وبهذا يكمن دوره في توفير الحماية والأمن للشرطة داخل إقليميه، وفي 09/07/1956 صدر قرار منح له كل السلطات الضرورية التي يمكن أن

¹ - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 266.

² - الأقسام الإدارية المتخصصة: هي عبارة عن هيئة مدنية موضوعية تحت إمرة ضابط له حراسة مسلحة تتكون من 30 إلى 35 رجل فكان بجانب كل مركز عسكري يوجد مركز لضابط (SAS) أو بداخل محتشدات، فهي عبارة عن مكاتب يسيروها عسكريون مختصون في الشؤون المدنية تم استقدامهم منذ 1955م معظمهم من تدريب في مدرسة (المارشال ليوتي) بالمغرب الأقصى، أنظر: يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، مرجع سابق، ص 236.

تساعده في تطبيق برنامج الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية في المناطق المحرمة¹ والفقيرة والتي لم يصلها صدى الثورة بعد، وكذلك تطبيق حالة الطوارئ على المناطق المطوقة، وقد بلغ عدد الأقسام الإدارية في سنة 1957 560 قسم ، فالأقسام الإدارية المتخصصة أو الحضرية هيالتي كانت تقوم بالدور الأساسي في تسيير الشؤون الإدارية خلال السنوات 1956-1957-1958، وبسبب ازدياد نشاط الثورة الجزائرية أصبح تطبيق الإصلاحات الإدارية طبقا لمشروع

1956/06/28 أمرا مستحيلا واختفت بذلك السلطات الإدارية المدنية لتحل محلها السلطات العسكرية.²

• السلطة اللامركزية:

لقد تمثلت الإصلاحات الإدارية على مستوى نظام العمالات ونظام البلديات من خلال مرسوم 1956/06/28 على ما يلي:

العمالات Les Départements حيث تم رفع عددها من 9 إلى 13 عمالة خلال الفترة الممتدة ما بين 1956 إلى 1958 وأهم تلك العمالات على مستوى المنطقة الشمالية تضم تلمسان وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة وعنابة، منطقة الهضاب العليا وتتشكل من عمالات سعيدة، تيارت، المدية، و باتنة، وفي 1959/11/07 صدر مرسوم ينص على تحويلها إلى 15 عمالة وأضيفت من خلاله منطقة الصحراء تضم الساورة والواحات.

¹ - المناطق المحرمة: وهي الأراضي التي أفرغت من سكانها الذين جمعوا في مراكز خاصة سميت "مراكز التجمع" أكثر من مليوني جزائري هجروا بهذه الطريقة وزج بهم في محتشدات، أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 347.

² - صلاح بلحاج، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 74.

أما فيما يخص الدائرة فقد اعتبرها مشروع 1956/06/28 مجرد قطاع إقليمي يتم اللجوء إليه في التقسيم الإداري التقليدي للعمالات وهي تضم البلديات المختلطة¹ والمراكز، البلديات ذات الصلاحيات التامة والممارسة الفعلية.

3- قانون الإطار:

3-1 قانون الإطار:

بعد فشل روبير لاکوست في إيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق الحل العسكري لجأ إلى الحل السياسي واتخذ من قانون الإطار حلاً للخروج من المأزق الحالي ويتضح ذلك من خلال ما ذكرته جريدة المجاهد "فقد اقتنع لاکوست بأن استعمال القوة وحده لا يكفي لأن ذلك لا يزيد الثورة إلا قوة لهذا لم يجد غي مولي ولاكوست إلى الحل السياسي".²

فكل هذه الإصلاحات السياسية اندرجت ضمن إستراتيجية مكافحة جبهة التحرير الوطني ومحاولة القضاء عليها بطرق مكملة للعمل العسكري، وكان يتوقع أن يؤدي إشراك عدد متزايد من الأهالي في تسيير الشؤون المحلية وتكون مؤيدة لفرنسا، ولكن الإصلاحات السياسية والإدارية كان غرضها كسب ثقتهم وابعادهم عن الجبهة، ولكن بعد سقوط حكومة غي مولي في 1957/05/21 جاءت بعدها حكومة بورجيس مونوري الثقة يوم 1957/06/12 بـ 240 صوتاً ضد 194 صوتاً، ومن أهم ما تعهد وضع هياكل سياسية إدارية جديدة وذلك في إطار ما يسمى بقانون المبدئي La Loi Cadre أو يسمى بقانون الإطار وقد كلف روبير لاکوست بهذه المهمة وقد قام روبير لاکوست بتقديم عرض عن

¹ - البلديات المختلطة: تقسيم إداري يشمل مجموعات سكان أغلبهم جزائريين تحت إمرة متصرف إداري كانت تشمل عادة عشرات الآلاف من السكان مقابلة البلدية ذات الصلاحية الواسعة المأهولة في الأغلب بأوروبيين تتمتع بنفس صلاحيات بلديات فرنسا. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 62.

² - جريدة المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، "ميدان التهدة السياسية بعد المصادقة على قانون الإطار"، العدد 18، بتاريخ 1958/02/15، ص 12.

مشروع برنامجه الإصلاحى أمام أعضاء البرلمان الفرنسى وقد كانت متحمس جدا لفكرة إقامة نظام سياسى جديد فى المحاور التالية:

تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتى إدارى واسع ويوجد على رأس كل إقليم السلطات التالية:

✓ مجلس إقليمي منتخب.

✓ مجلس حكومة إقليمي يرأسه ممثل للسلطة المركزية ويوجد على رأس هذه السلطات برلمان فيدرالى إقليمي يتولى مهمة التنسيق فى الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

✓ مجلس فيدرالى يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية، أما الجمهورية الفرنسية فإنها تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية والعدل والتعليم.

✓ إقامة نظام إنتخابى موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات.

✓ تتولى فرنسا مهمة التوسط بين المسلمين الأوروبيين إلا أنه تعرض لممارسة شديدة تتشكل من جاك سوستيل النائب الديغولى فى البرلمان الفرنسى، و أندريس موريس¹ وبيير بوجاد²، حيث اعتبروه مجحفا بحقوق الأوروبيين ولذلك رفضوه وصوتوا ضده كما رفضها الشيوعيون لأنه لا يعبر عن مطالب جبهة التحرير الوطنى، وقد عبرت الجبهة عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ "أن قانون لاکوست أبعد ما يكون من فكرة الاستقلال فنحن نريد الوحدة فى ظل الاستقلال، بينما لا يتوقع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعراق³، وأكد فرحات عباس

¹ وزير الدفاع فى حكومة بورجيس مونورى.

² - زعيم الحزب اليميني المتطرف الذي كان يمثل التجار.

³ - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 238.

الناطق باسم اللجنة من جهته نفس الموقف بقوله "لا جديد في قانون لاکوست الذي يشكل محاولة غبية لتقسيم الجزائر"¹.

وقد هاجم المستوطنون روبير لاکوست بين حملة إعلامية شرسة ضده بالإضافة إلى تنظيم مظاهرات صاخبة في 18/09/1957 ضد حكومة باريس وذلك بسبب ما جاء فيه من بنود تسمح بإقامة نظام انتخاب موحد وبرلمان محلي في الجزائر يعمل في إطار السيادة الوطنية، وهذا يعني بالنسبة للأوروبيين منح المسلمين الجزائريين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي المقترح في الجزائر، وبسبب ذلك سقطت حكومة بو رجبس مونوري في أواخر شهر سبتمبر 1957، وقد كان للمستوطنين الأوروبيين دورا كبيرا في ذلك بسبب قوة سلطتهم وتحكمهم في السياسة الفرنسية، وقد بقيت الجمهورية الفرنسية الرابعة بدون حكومة لعدة أسابيع إلى غاية قيام حكومة فليكس غايار يوم 1957/02/5 بحصولها على 337 صوت ضد 173 صوت، وقد حافظ روبير لاکوست على منصبه كوزير مقيم بالجزائر مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية قام بتحضير قانون مبدئي جديد.²

3-2 قانون الإطار الجديد³:

هو نفسه القانون الإطار المبدئي السابق فقد قام بإدخال بعض التعديلات على محتوى، ويتمثل ذلك التعديل في إنشاء مجالس إقليمية تهدف إلى وضع ضمانات إضافية لحماية حقوق الجماعات الأوروبية في الجزائر، ويكمن دور تلك المجالس في تأجيل تطبيق القرارات المتخذة بالأغلبية الساحقة من الجزائريين في حالة عدم موافقة المستوطنين الأوروبيين عليها، ولكن لاکوست أبقى على النظام الانتخابي الموحد في مشروعه الجديد رغم معارضة المستوطنين، وقد صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية بعد تلك التعديلات في 08 ديسمبر 1957.

¹ - المجاهد، "ميدان التهدة السياسية بعد المصادقة على قانون الإطار"، العدد 18، المصدر السابق، ص 5.

² ، ص 88.

³ - عبد الرحمان فارس، الحقيقة مرة مذكرات سياسية 1945-1965، دار القصة للنشر، الجزائر،

وقد تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية الفرنسية تحت رقم 58-95 بتاريخ 1958/02/5 وأصبح منذ ذلك الوقت يعرف بقانون الجزائر المبدئي La Loi Cadre L'Algérie De.

وأهم الإصلاحات السياسية والإدارية التي جاء بها تتمثل فيما يلي:

المادة 01: تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع بالاستقلال الذاتي والإداري وتدير نفسها بنفسها بحرية وديمقراطية في مجال شؤونها الخاصة وفي حدود ما ينص عليه هذا القانون.

المادة 02: الجمهورية الفرنسية تقرر وتكفل لكل المواطنين والمواطنات في الجزائر بدون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق التمتع على قدم المساواة بكل الحريات وكل الحقوق السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي وأنهم يخضعون للالتزامات المترتبة عليها وقد نصت نفس المادة على إنشاء نظام إنتخابي موحد.

المادة 03: نصت من القانون على إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الخاصة به بحرية وديمقراطية ولتتمكن الأقاليم من تحقيق هذا الغرض، فقد نصت المادة على إنشاء السلطات التالية على مستوى كل إقليم.

✓ مجلس إقليمي منتخب في إطار نظام إنتخابي موحد بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين.

✓ حكومة إقليمية يرأسها ممثل للحكومة الفرنسية مسؤول أمام المجلس الإقليمي.

✓ جميع المسائل التي لا تتعلق بالأجهزة المركزية للجمهورية الفرنسية أو ممثليها وتدخل في اختصاصاتها تعتبر شؤوننا خاصة بالأقاليم كما أنه من حق المجلس الإقليمي أن يصدر قرارات متضمنة عقوبة الجنحة أو المخالفة¹.

¹ التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 283.

المادة 04: التي تنص على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات على مستوى كل إقليم يتكون من المواطنين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المحلي وبذلك يكون المشروع قد سوى بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين في داخل هذا المجلس غاضا النظر عن الأضرار التي يلحقها ذلك بالأغلبية الساحقة وفي هذا الإطار لا يمكن أن يصدر قرار لا توافق عليه الأقلية ولو جمعت عليه الأغلبية، وبهذا يتم خرق مبادئ الديمقراطية ويشمل هذا المجلس بصفة خاصة ممثلي الهيئات الاقتصادية والنقابية والثقافية والاجتماعية.

المادة 05: تنص على أنه بعد مرور سنتين من تطبيق القانون يمكن للمجلس الإقليمي أنيحدد بقرار منه الاختصاصات التي يرى أنه ينبغي أن يعهد بها إلى الأجهزة الفيدرالية التي سيتم إنشاؤها على مستوى تلك الأقاليم لكن دون المساس باستقلالها الذاتي أو الحد من حريتها في تسيير شؤونها بنفسها.

المادة 06 - 07 - 08: برلمان فدرالي يتولى مهمة التنسيق في المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية و مجلس فيدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية.

3-3- أهداف القانون:

إلغاء العمل بقانون 1947/09/20 في أحكامه المخالفة للقانون الجديد، كما يستثني المناطق الصحراوية من نطاق سيرته فهذه المناطق ستظل محكومة بقانون المناطق الذي يحمل رقم 27-57 الصادرة في 1957/01/13 والنصوص المطبقة له حيث تم وضع وزارة المناطق الصحراوية مباس "وزارة الصحراء" تتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم وإدارة واستغلال المناطق الصحراوية، وفي 1957/06/21 صدرت مراسيم حددت مهام وزير الصحراء فحولته سلطات الحاكم العام للجزائر يقودها لماكس لوجون بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي، ومن خلاله تم تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل، قسنطينة تشمل هذه المناطق تقسيما ثانويا إلى عمالات بلغ عددها 15 عمالة .

الهدف من التقسيم هو القضاء على وحدة الجزائر وتفتيتها حسب مرسوم

1958/05/05 بقسم الجزائر إلى 5 أقاليم وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل

وقسنطينة.¹

- إضعاف الشخصية القانونية للجزائر عن طريق تقسيم الجزائر إلى إقليم .

- الحفاظ على امتيازاتها.

3-4 أسباب فشله:

لقد تعرض القانون مثل سابقه إلى الرفض المطلق من طرف المستوطنين لأنه يسمح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي معهم، أما جبهة التحرير فقد رفضه باعتباره ينص على إبقاء الجزائر جزءا تابعا لفرنسا ولا يتطرق إلى قضية الاستقلال التي يحاربوه من أجلها، وما زاد في تأخير تطبيقه هو اشتراط عودة الأمن والسلم في الجزائر وعلى هذا فإنّ ه قد يستغرق وقتا طويلا، كما أن قانون 1958/02/05 جاء به لأكوست لترضية الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة خاصة وليس حلا للقضية الجزائرية، كما أنها ركزت على استعمال القمع للقضاء على الثورة وما تلك الإصلاحات السياسية والإدارية إلا رمزا لعجز الجمهورية الفرنسية الرابعة عن مواجهة الثورة²، وما عجل في سقوط تلك الجمهورية هو الجيش الفرنسي في 1958/02/08 بقيامه بهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية، وقد أدعت القوات الجوية الفرنسية أنها هاجمت مواقع الثوار ولكن يتضح من خلال جريدة المجاهد أنها هاجمت المدنيين لأبرياء "إن ما أسماه البلاغ الفرنسي بمعسكر الثوار ومراكز المدافع المضادة للطائرات وجثث الثوار تبين لهم أن كل ذلك لم يكن في الواقع إلا دكاكين متواضعة وسوق مزدحمة بـ سكان القرية ومدرسة تكدست بها جثث الصبيان الصغيرة"³، ورغم تكرر الجيش الفرنسي لذلك إلا أنّ هذا الحادث أثار

¹ ، المرجع السابق، ص 285.

² - Mohamed Harbi ,le film documents et histoire (1954-1962),Editions casbah,Algérie, 2004, p 246.

³ - المجاهد، "ميدان التهذئة السياسية"، العدد 18، مصدر سابق، ص 4.

موجة سخط واسعة من دول عديدة ضد فرنسا وسياستها، وقد أعتبر روبير لاکوست أن ذلك الهجوم خطأ فادحا.

وأعلن أنّ الحكومة الفرنسية لم توافق عليه خوفا من استيلاء الجيش على السلطة قبلت حكومة فيلكيس قايار تحمل مسؤولية ذلك الاعتداء، ورغم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لإنهاء الخلافات القائمة بين تونس وفرنسا وبهذا ساهم الحادث في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى العالمي رغم فاجعته، وتسبب من جهة أخرى في انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة بسقوط حكومة فيلكس قايار بعد أن نزع المجلس الوطني الفرنسي منه الثقة في 15/04/1958 بـ 321 صوت ضد 255 صوت.¹

نستنتج مما سبق أن الإصلاحات السياسية والإدارية التي قام بها روبير لاکوست لم تكن سوى مناورات سياسية قام بها من أجل ترضية المستوطنين الأوروبيين ويظهر ذلك من خلال قانون الإطار ومختلف الإصلاحات الإدارية ولكنها باءت بالفشل بسبب الأساليب القمعية التي أتبعها والتي اشترطها قبل تنفذه وتركيزه على القوة العسكرية في القضاء على الثورة الجزائرية وكان يهدف من وراء إصلاحاته تلك إلى خلق قوة ثالثة في الجزائر تساعد على إخماد نار الثورة وإبقاء الجزائر تابعة لفرنسا.

¹ - التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 290.

الفصل الثالث:

قانون إطار في مواجهة الثورة

إن خرافة التهدة تذوب في بحر من الدماء، ومع ذلك يستمر لأكوست في التأكيد على نهاية الثورة، في حين تواصل الحكومات الفرنسية التكتّم عن خسائرها الفرنسية في الجزائر ولا تذكر إلا خسائر الثوار، فالشعب الفرنسي ليس غافلاً بالمهزلة الجديدة لروبير لأكوست مهزلة ربع الساعة الأخير.

لقد أصبح الرأي الفرنسي مقتنعاً بأن الحكومة الفرنسية مصّرة على التوغل في الحرب الجزائرية وسياسة البطش الاستعماري وضد المصلحة الوطنية الفرنسية، وضد إرادة الشعب الفرنسي الذي افتكت منه شبانه، الذين أصبحوا تحت تصرف العناصر اليمينية الرجعية وآخر ما قامت به الحكومة الفرنسية هي منع ابتداء من 20 ديسمبر 1957 إرسال الطرود من فرنسا إلى الجنود الفرنسيين بالجزائر، وهذا بالإضافة إلى المعاملة التي ظلت الحكومة دائماً تعامل بها عائلات الجنود وخاصة في إخفاء الحقائق عنهم، والمعروف أن حالة العيش عند الجنود في الجزائر هي أنّهم في أغلب الأحيان يعيشون بوسائلهم الخاصة من جراء رداءة الأكل وقلة كميته، حتى أن شكاياتهم في هذا الصدد لا تحصى وكذلك احتجاجاتهم التي وصلت إلى حد القيام بإضرابات الجوع.

وبالإضافة إلى الخوف الذي أصبح يشعر به الشعب الفرنسي بسبب عنف الحرب الجزائرية التي تسببت في مقتل أبناءهم، أصبح الرأي العام الفرنسي يشعر بالاستياء والفضيحة أمام حقيقة الحرب الجزائرية التي كشفت الوجه الحقيقي لفرنسا.¹

¹ - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، مرجع سابق، ص 9.

المبحث الأول: انعكاسات إستراتيجية روبير لاكوست في الجزائر

1- آثارها على الثورة الجزائرية

لقد مضت ثلاث سنوات على الحرب التي يقودها الوزير المقيم روبير لاكوست في الجزائر ،هذه الحرب التي كانت لها آثارها الإيجابية والسلبية على مسار الثورة الجزائرية، باعتبارها من أصعب المراحل التي عرفت الثورة والتي ارتفعت فيها حدة القمع العسكري، الذي تسبب في خسائر بشرية وحسب التقديرات الرسمية بلغت مائة ألف شهيد، ولكن العدد الأقرب إلى الحقيقة قد تجاوز مائتي ألف.

وتعتبر مدينة الجزائر العاصمة أحسن مثال على ذلك، حيث حطمت فيها جبهة التحرير الوطني بثمان الآلاف من المعتقلين والمفقودين وتحت سطوة التعذيب المطبق على شكل نظام دائم، وقد كانت العاصمة دليلا قاطعا على غرور القمع الإجرامي للمظليين من الجيش الفرنسي، تعود ملامح الثورة إلى العاصمة من خلال المظاهرات الشعبية الضخمة سنة 1960 وهي أكبر دليل على أنهم قد خسروا المعركة.¹

وقد تطرقنا سابقا إلى تلك الإصلاحات التي حاول روبير لاكوست القيام بها من أجل كسب فئة من الجزائريين لصفه من أجل ابقاء الجزائر فرنسية، فقد حاول أن يغرس في الجزائر دوده بعد الاستقلال خاصة في مجال الاقتصاد، النفط و التأميمات، وفي مجال التعليم فلا أحد من المختصين يجهل أن الإدارة الاستدمارية أحكمت شبكتها التعليمية في الجزائر مباشرة بعدما بدأت خيوط فجر استرداد الاستقلال، ويعرف الفرنسيون أكثر من غيرهم تلك الطريقة العلمية الدقيقة التي انتهجها الاستعمار في سياسة التعليم عندما أذن لأبناء أعوان الإدارة الفرنسية من الأهالي الذين لم يكن يسمح لهم من قبل بالتعليم بالانضمام إلى أبناء الفئة القليلة التي توارثت الوقوف معه ضد شعب هذه الأرض و اعاثته فسادا في تاريخها وهويتها المشتركة ليكونوا معا ما أصبح يعرف بدفعة لاكوست التي لا بد

¹ - سعد دحلب ،المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، مصدر سابق، ص 51.

منها لإدارة الدولة أمام الشعب النازل من الجبال أميا إلا من عزته وكرامته والراجع من الشتات على الحدود الشرقية والغربية جاهلا إلا بخريطة وطنه، فكانت بذلك تلك الدفعة المسؤولة عن تسيير مجمل شؤون الدولة الوطنية، وكان الاتجاه الخاطئ الذي أدى بقطار الأمة إلى منحدر هذا المنحدر الذي آلت إليه جميع الدول العربية أو بالأحرى جميع الدول التي عانت ويلات الاستعمار¹.

وما ينبغي علينا أن نؤكدده هو أن هـ مهما بلغت درجة القمع العسكري الذي استعمله روبر لاكوست من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، هذه الأخيرة التي وضفته لصالحها رغم قساوته باستعمالها لمختلف الأساليب الإعلامية وبخاصة الإضرابات لفصح سياسة لاكوست، وكسب التأييد العالمي على رأسها إضراب 5 جويلية 1956، وإضراب ثمانية أيام جانفي 1957، وقد دلت تلك الإضرابات على تضامن الشعب الجزائري مع ثورته واقتناعه بفكرة الاستقلال، وقد نشرت جريدة الصباح التونسية مقالا أكدت فيه على ذلك وأهم ما جاء فيه: "نحن عندما نذكر لك يا لاكوست بأن استقلال بلادنا الجزائر أمر مفروغ منه، وليس لك فيه إلا الهزيمة والخذلان، إنما ننصحكم أن ترجعوا إلى رشدكم كما نصحكم من قال:

دم الثوار تعرفه فرنسا وتعلم أنه نور وحق

ولكن "فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور"²، ورغم أن روبر لاكوست مقتنعا بأن الحالة في الجزائر قد تحسنت تحسنا واضحا، واخذ يقطع على نفسه وعودا كاذبة ويتشدد بعبارات كثيرة متقائلة، لكن ما تفسيره للتطور الذي عرفته الثورة في تلك الفترة، فطغمته الاستعمارية زادت في الثورة قوة على مختلف الأصعدة، فعلى المستوى العسكري صرح لاكوست في خريف 1956 أن جيش التحرير الوطني يشتمل على ما يقرب من 1500 مجاهد نظامي وعلى عشرات آلاف احتياطيين مسلحين مسبلين، وفي

¹ - خليفة بن قرعة، الجزائر... والصادق اللود، الطباعة الشعبية لجيش الجزائر، 2007، ص 100.

² - سورة الحج، الآية 46.

نهاية أكتوبر 1957 أكدت القيادة العسكرية الفرنسية العليا بالجزائر أن جيش التحرير يضم الآن 35000 مجاهد نظامي وثلاثين ألف احتياطي مسبلين، ومعنى هذا أن التقديرات الفرنسية نفسها تعترف أن جيش التحرير الوطني الجزائري قد ازداد عدده بمقدار أربعين ألف في نفس السنة التي أكد فيها المتفائل لأكوست عدة مرات القضاء على المقاومة.

لقد قضى لأكوست ما يقرب عامين يغالط الناس ويزرع الأكاذيب ويتنبأ بضعف الثورة الجزائرية، وقد واجه ذلك المجاهدون بصمت وأصبحت ثورتنا تسير نحو النصر، وصار العالم يشهد بقوة ثورتنا وشدة كفاحنا¹، فالحرب الوحشية التي شنّها لأكوست على الثورة دفعتها إلى تغيير طريقة الكفاح أو بالأحرى بداية التطور الثوري، فقد أصبحت الفرق مسلحة ومنظمة تنظيمًا عسكريًا دقيقًا لهم لباسهم العسكري المميز، ومتحصنة ومتمركزة في المناطق التي بدأت تخرج عن أيدي السلطات الفرنسية وأصبحت تحت سيطرة الثوار، وقد اعترف بذلك لأكوست قائلاً: "هناك نقطة خارجة عنا، هذا لا أجادل فيه مثلاً جبال القبائل وجبال الونشريس ومنطقة القل وفيافي الصومام، إن هذه المناطق كلها معفنة وهي مراكز للثوار وهم فيها مسلحون جيداً ومنظمون"².

وهكذا فإنه لأول مرة في تاريخ الثورة الجزائرية تعترف فرنسا بأنها تواجه جيشاً منظماً تنظيمياً محكماً له من التفكير في العمليات الحربية ما يستحق التقدير⁴، وعليه فما يمكننا أن نقوله هو أنّ القوة العسكرية التي استعملها روبر لأكوست ما زادت الثورة الجزائرية إلا قوة وتطوراً رغم كل الخسائر المترتبة على ذلك.

¹ - المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، العدد 15، "حربنا التحريرية..."، مصدر سابق، ص

² 1958/05/م، مصدر سابق، ص06.

³ -المجاهد، "مسؤولية الساسة الفرنسيين في الأزمة القائمة بين المدنيين والعسكريين"، العدد 24،

⁴ - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، مرجع سابق، ص 582.

2- تفكك الإدارة الاستعمارية

لقد كانت لاستراتيجية روبير لاكوست آثارا وخيمة على الإدارة الاستعمارية بالجزائر، فبعدما كان الوالي العام في الجزائر هو ممثل فرنسا وصاحب السلطة المطلقة، وينوب عنه عمال العملات والأقسام القائمون بمراقبة إدارة البلديات، لكن هذه السلطة لم تكن إلا صورية في الحقيقة كانت بيد المعمرين من شيوخ البلديات وجمعياتهم والمجالس التي يختارون أعضاءها وخدمة مصالحهم، وقد عمل لاكوست من خلال إنشاء نظام إداري محكم بفتح مراكز التكوين الإداري أمام الجزائريين، وقد تخرج من هذه المراكز العديد من الدفعات التي اشتهرت بدفعات لاكوست تمهيدا لإبراز قوة ثالثة حقيقية قادرة في أجل مسمى على تهميش جبهة التحرير الوطني، ولكن محاولاته باءت بالفشل، وقد اعترفت بذلك لجنة تحقيق جاءت من فرنسا في العبارات التالية: "لا يمكن للإصلاح مهما كان نوعه أن يبرعم - فما بالك أن يثمر في ظل الخلط بين السلطات الناجم عن حالة الحصار غير المعلنة وفي هذا السياق لا يمكن للعمل الهام الذي تقوم به مراكز الصاوص أن لا يذهب هباء بسبب أكلوبة التستر على انحلال الدولة في جميع الميادين."

لقد تسببت استراتيجية روبير لاكوست التي اعتمدت على الأوروبيين في إدارة الجزائر الذين لا يهمهم سوى مصالحهم وليس نجاح استراتيجية لاكوست، وكان من أوائل أهداف جبهة التحرير الوطني هو تحطيم هذا النظام والقضاء عليه، لهذا نجد المعمرين رحلوا من القرى إلى المدن والجزائريين الخونة أما تابوا أو لقوا حتفهم بالموت، وحل محله نظام وطني ينتخب السكان خمسة أفراد يؤلفون المجلس الشعبي مع الاتصال بالقيادة المحلية لجبهة التحرير الوطني بواسطة لجنة ذات ثلاثة أفراد يختارهم من بين أعضائه، وقد لاحظت ذلك السلطات الفرنسية التي تعطلت بسبب استقال الجزائريين من مختلف المجالس والمفوضات واللجان التي بذل لاكوست من أجل تنصيبها كل مجهود، وبقيت أسماء من غير مسمى، وذلك بسبب سياسته العسكرية فلم يجد إلا الجنود باستعمالهم في وظائف أغلب البلديات

بسبب أساليبه التعسفية رغم أنه حاول دعم الإدارة الاستعمارية في الجزائر بمشروع قانون الإطار الذي يتم بموجبه استحداث من 8 إلى 10 أقاليم، مع إعطاء كل إقليم استقلالا ذاتيا واسعا قدر الإمكان، وتسير هذه الأقاليم مجالس منتخبة على أساس الغرفة الواحدة بواسطة هيئات تنفيذية يرأس كلا منها ممثل الجمهورية الفرنسية، وقد ظل مشروع لأكوست يختصر خلال عهدة مولي، وأجلت مناقشته في البرلمان أكثر من مرة كما سبقت الإشارة، وعندما عرض على النواب في 26 سبتمبر 1957 تسبب في أزمة حكومية، حيث كان النواب الفرنسيون يتناقشون في القانون الإطار ذلك القانون الذي لا يخدم إلا جهود الحكومة¹، ولم يأتي بأي جديد بالنسبة للنظام الإداري الاستعماري الذي أصبحت الصحف الفرنسية تعترف بفشله واستقرار النظام الثوري في التراب الجزائري².

3- أزمة الجيش الفرنسي العامل بالجزائر:

لم تقتصر الأزمة الفرنسية على الجوانب السياسة والاقتصادية فقط، بل مست بالدرجة الأولى الجيش الفرنسي الذي بدأ يتسلل الضعف إلى صفوفه وذلك ضد صلاحيات الأمن المطلقة التي تنازل لها عنها لأكوست، في بداية عام 1957، فقد كانت البذرة التي نبتت منها ظاهرة تسييس الجيش الفرنسي العامل بالجزائر، وشيئا فشيئا أصبحت الإدارة المدنية في الجزائر لا تتمتع بأي نفوذ فعلي في الوقت الذي دعم فيه الجيش حضوره وسط المستوطنين وحول تنظيماتهم الفاشيستية إلى قوة مساعدة له في مهمته الوضعية التي كان يؤيدها على أرض الجزائر، لقد تولدت وسط هذه البؤرة الفاشية طموحات و تطلعات وظهرت عبقریات.

فمنذ أواخر عام 1956 قام بعض الضباط بإعداد محاولة انقلاب ضد حكومة غي مولي والتي عرفت بمؤامرة الجنرال فور، وإذا كانت هذه المحاولة قد فشلت فإن الاتجاه

¹ - المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، العدد 27، 1958/02/01، ص 07.

² - المجاهد، "تفكك الإدارة الاستعمارية بالجزائر"، العدد 13، 1957/02/01، ص 03.

التأمري في الجيش نمنى واتسع خاصة بعد أن وضع يده على تنظيمات المستوطنين وأصبح هو الذي يحركها ويوجهها، ومع مرور الزمن أصبح ثقل الجيش في سياسة فرنسا الجزائرية يزداد شيئاً فشيئاً إلى درجة أن أصبح له هو نفسه تصور في كيفية حل القضية الجزائرية¹، ولعل السبب في ذلك هو فشل سياسة لاكوست وجيشه في القضاء على الثورة والانتصار عليها، وتيقن أنّ الشعب الجزائري بالغ هدفه، لأنّه أخطأ في البداية في فهم طبيعة الثورة وفي صبغتها الشعبية العميقة المتأصلة وفي نظامها الدقيق، واعترف لاكوست في فيفري 1957 أنّ ها ثورة حقيقية وجبهة التحرير الوطني لها نظامها وجهازها الإداري في كامل البلاد، ولعل السبب في عدم اعتراف لاكوست والساسنة الفرنسيين بانهمزاهم وتمسكهم بالكذب ومغالطة الرأي الفرنسي والعالمي، لأنهم لا يريدون أن يعترفوا بأنّ الجزائريين عبيدهم بالأمس قد هزموهم.¹

هذا من جهة ومن جهة أخرى زاد سخط الأوروبيين على سياسة روبير لاكوست، وقد اعترف الصحفي الفرنسي جاك دانييل في صحيفة ليكسبريس إثر جولة قام بها في الجزائر أن لاكوست يحاول اللعب بأعصاب الأوروبيين في الجزائر، ويوجه سخطهم إلى من يطيب له هو حتى يشغل بهم عن فشل سياسته وتعثره في تطبيق السياسة التي يدعوا إليها، فمرة يوجه ثورتهم إلى مانديس فرانس وثانية إلى جمال عبد الناصر وثالثا إلى الحبيب بورقيبة ورابعا إلى الأمريكيين، ويظهر أن لاكوست يرمي من وراء هذه الطريقة إلى منع الأوروبيين من الشعور بأن صانع الكارثة التي ستحل بهم هو بالضبط ذلك الرجل الذي ظن أنّ ه قادر على مواصلة التهدة الغربية، وهكذا فإن لاكوست أصبح لا يخشى إلا خطرا واحدا وهو ان ينتبه فرنسيوا الجزائر إلى انه هو المسؤول عن تدخل الخارج وخاصة عن تدخل الأمريكيين في القضية الجزائرية.

¹ - جما قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 307.

ولعل سخط الأوروبيين على سياسة لاكوست كان أكبر لأنهم كانوا يفكرون دائما في مبلغ الأرباح الذي سيستثمرونها، فإن هناك فرنسيين كثيرين أصبحوا يتساءلون عن إمكانية العيش تحت السيادة العربية مما يدل على أنهم يتوقعون خسارة سياسة لاكوست، وأصبح المعمرين يساندون جيش التحرير بدل الجيش الفرنسي، وهذه خسارة أخرى يتلقاها الجيش الفرنسي، فالمصادر العسكرية تعتبر أن 08% من المعمرين الفرنسيين يقدمون إعانة شهرية إلى جيش التحرير، والدليل على ذلك أن جميع القوائم التي عثر عليها على جثث الثوار تحمل عبارة "معر صديق = 10000 فرنك"، وكل ذلك من أجل الحفاظ على مصالحهم، فالكثير من المعمرين يعتبرون أن الجمهورية الجزائرية أمر ممكن الوقوع وكل ما يحيرهم هو معرفة ما إذا كانت حكومة هذه الجمهورية ستترك لهم أراضيهم، وقد ذهب تفكيرهم إلى ذلك بعدما ذاع أملهفي الجيش الذي كانوا يعتبرونه الحامي الوحيد لعائلاتهم ولأشغالهم.¹

وما ساهم في ضعف الجيش الفرنسي هو اتحاد الشعب الجزائري مع جيش التحرير الوطني وإيمانه بقضيته العادلة، واتحادهما ضد الجيش الفرنسي، والوزير المقيم لاكوست يعترف في قرارة نفسه بهذه الحقائق التي تدعمها يوميا التقارير الحربية المرسلة من طرف القوات العسكرية الذين يعترفون أنه لا نجاح للجيش الفرنسي مادام لا يجد إلى جانبه مؤازرة الأهالي وهذه المؤازرة التي ظل الوزير يترقبها طيلة الأشهر الأخيرة لم يعد في الإمكان التحصيل عليها إذ أنه لم يعد يجد إلى جانبه مسلما واحدا يمكن التقاهم معه على حساب الثوار، وهكذا فإن الحكومة الفرنسية صارت مضطرة إلى الاعتراف بأن المواعيد التي حددها لاكوست للقضاء على الثوار لم تعد تركز إلا على الأوهام والآمال الفاشلة.²

¹ - المجاهد، "صحفي فرنسي يفضح انهزام لاكوست أمام الثورة"، العدد 23، 1958/04/07، ص 23.

² - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، مرجع سابق، ص 83.

وأمام انتصارات الثورة الجزائرية بدأت نفسية الجيش الفرنسي تتغير، فقد أصبح الجيش الفرنسي يقدر قيمة عدوه تقديرا جديدا ويحتقرون المدنيين وخاصة الفرنسيين منهم الذين يعتقدون أنّ مهمة الجيش في الجزائر هي الانتصار على الثوار وليس المحافظة على التراب الجزائري لفرنسا، فالوقت الذي بذلت فيه فرنسا مئات المليارات والدماء للحفاظ على علمها خافقا في الجزائر وأيضا لكي يتمكن الأوروبيون من البقاء في الجزائر، ولكن اليوم فاضت الكأس فعلا¹، فقد أصبح للجزائر جيش منظم لا ينقصه الرجال ولا يخشى أي صعوبة في سبيل تحقيق استقلال وطنه، وهذا ما جعل الجيش الفرنسي يتخوف من الوقوع فيما يسمى بكرامتهم وجرح عواطفهم كجنود جراء الانكسار والهزيمة.²

لقد أصبح الجيش الفرنسي يعيش حالة نفسية خطيرة ليس من جراء الخطوات الخطيرة التي دفعه إليها الأوروبيون في الجزائر للحفاظ على مصالحهم، بل بسبب الهزائم التي كبدها إياه جيش التحرير الوطني، وهزائم دولته السياسية في تونس والمغرب حتى يجد نفسه في الجزائر يواصل حالة من توتر الأعصاب تتصل اتصالا مباشرا بحالته التي كان عليها في الهند الصينية، فحاول أن يجد مخرجا مشرفا له من حرب الجزائر لكن دون جدوى، ودامت المحاولة طيلة فترة حكم لاکوست التي كان يلاحق فيها أرباع الساعة الأخيرة من شهر إلى آخر، ومن سنة إلى سنة ولكن المسافة تطول أمامه بدون انقطاع وأصبح جيشا بدون مستقبل، ووجد قادة الجيش أنفسهم أمام حرب أعصاب لا نهاية لها وبذر في هذه الحرب ثمن ما لديه من الأسلحة التي ينبغي أن يدخرها لحروبه مع الدول الكبرى، وحسب خبراءهم الفرنسيون إنه إذا بقي الجيش على هذه الحالة إلى سنة 1960 فإنه لن يبقى له إلا السلاح الأمريكي وذلك إذا لم تقطع عليه أمريكا سلاحها، كما أن هيكله الاجتماعي لن يبقى فيه إلا الشبان الصغار الذين ولدوا سنة 1940، إن قادة الجيش الفرنسي لم يتقنوا إلا بعد أربع

¹ - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 25.

² - المجاهد، "صحفي يفصح..."، العدد 23، المصدر نفسه، ص 23.

سنوات تقريبا إلى ان حرب الجزائر ليست حرب انتصار أو هزيمة وإنما هي حرب انهاك وتعب لا ينتصر فيها إلا صاحب النفس الطويل ولا شيء يدمر الجيش الفرنسي إلا الانهاك البطيء، وتسرب الأفكار السياسية إلى داخل الجيش حتى أصبح ضباطه منقسمين صفوفًا تكاد تشبه صفوف الأحزاب في البرلمان فمنهم يمينيون متطرفون، معتدلون، وآخرون يساريون تقدميون وآخرون شيوعيون وغيرهم.¹

ومن مظاهر ضعف الجيش الفرنسي بداية تشنته، حيث أصبح الضباط الفرنسيون الذين نالوا شهرة في حروبهم مع الهند الصينية أصبحوا يستهدفون احتقار جنودهم وضباطهم الصغار ويسجلون عليهم بالخصوص أخطاءهم الحربية التي يرتكبونها في المعارك بالجزائر والتي تقود الجيش إلى هزائم منكرة، إضافة إلى ما يشاهدونه الضباط من أكاذيب السياسيين حول امتياز حالة الجنود في حين يعيشون حياة مرة من الناحية المادية والنفسية، وتفتت روح الحقد في نفوس الجنود الفرنسيين وضباطهم على الجنرالات وعلى السياسيين، واستقل الاحتقار بين الجنود والضباط الصغار من ناحية والجنرالات من ناحية أخرى، وأصبح الأولون يطلقون على الآخرين اسم جنرالات البطون الكبيرة الذين لا يستطيعون مغادرة السرير ويطالبون بمن سموهم الضباط الأشداء، وهكذا تكون في الجيش الفرنسي اختلال عميق سماه الخبراء والقادة أزمة الانفصال والقطيعة بين الرأس والجسد أي بين الجنود والضباط والقيادة، و انتهت تلك الأزمة بانقلاب 13 ماي 1958، وترجع جريدة المجاهد أن هذه النتيجة التي وصل إليها الجنود بسبب تعبهم من الحرب وملهم من المعارك، فالتعب يحطم أفضل الوحدات العسكرية وذلك حسب تصريح أدلى به ضابط فرنسي، والذي ختمه قائلا: "احذروا أننا نجتاز الآن ربع ساعة الأخير ولكن ربع ساعة نحن".²

¹ - المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، "مسؤولية الساسة الفرنسيين"، ... العدد 24، مصدر سابق، ص 4.

² - المجاهد ، "مسؤولية الساسة الفرنسيين"، ... العدد 24، المصدر السابق، ص 10.

المبحث الثاني: فشل روبير لاکوست بالجزائر

1-أسباب فشل سياسة روبير لاکوست

مهما تعددت الانتصارات التي حققها روبير لاکوست خاصة على المستوى العسكري، فإننا نحكم على سياسته بالفشل مادام لم يستطع القضاء على الثورة الجزائرية، ولعل أهم أسباب فشله تعود في جوهرها إلى جهله بحقيقة الثورة الجزائرية التي كان منبعها الشعب الجزائري الذي اقتنع بعد سنوات القهر والتغليب بضرورة الاستقلال، فهي ثورة لها مبادئها وتنظيمها الذي برهن على وجود أمة تعاني نير الاستعمار ثار من أجل حريته واستقلاله وليست مجرد تمرد كما اعتقد لاکوست يكفي استعمال القوة العسكرية لإخماده، ولكن الشعب الجزائري عازم على التخلص من براثن الاستعمار وأوضاع الاقطاع، مقتضين من فرنسا كل ما فعلته طيلة قرن وربع قرن، فإن الشعب الجزائري قد قال كلمته الأخيرة، مخاطبا لاکوست أن عهد الاستعمار قد انقضى وأن الذي أقبل هو عصر التحرير والاستقلال والرفي والازدهار في كنف تقرير المصير لكل الشعوب دون تمييز، فلم يعد الشعب الجزائري يثق في فرنسا ومراوغاتها وأصبح مقتنعا أن غير السلاح ليس هناك وسيلة ينال بها حقوقه.

وذكرنا سابقا حجم القوة العسكرية الضخمة التي سخرها لاکوست لتنفيذ إجراءاته القمعية، وقد كلفت تلك الإجراءات مبالغ مالية ضخمة أرهقت كاهل الميزانية الفرنسية التي انعكست سلبا على فرنسا في مختلف المجالات مما أثار نغم الفرنسيين وسحب ثقتهم من لاکوست وأصبحوا مقتنعين بفشل سياسته، وما زاد في أعباء فرنسا هي منع الأوروبيين من المشاركة في تمويل الحرب واقتصار ذلك على الخزينة الفرنسية.

لقد أثارت سياسة روبير لاکوست سخط الشعب الفرنسي، ولم يعد له سندا لإكمال مهامه في الجزائر، خاصة بعد الانتصارات التي بدأت الثورة الجزائرية تحققها في مختلف الميادين، وبهذا تعرض الشعب الفرنسي لهزيمة أخرى بعد الهزائم الفرنسية السابقة، فأصبح

يشعر بالكرامة الجريحة فتلك هي مأساة شعب أذلته الأحداث وراح ضحية التضليل وضحية الحكم الفاسد¹ مما زاد سخطهم على الحكومة الفرنسية الفاشلة.

كما أن لأكوست اعتبر أن القوة هي وحدها كفيلة بالقضاء على الثورة التي لا تملك إلا بعض الوسائل العسكرية التي ليست بحجم الأسلحة العسكرية الفرنسية، لكنها كانت تملك أهم سلاح وهو تأييد الشعب، وقد اعترف بذلك لأكوست قائلاً: "إذا واصل الشعب تأييده للثوار فإن مصيرنا نحن هو الهلاك لا محالة، فقد قال لي منداس فرانس يوماً عندما كان نابليون في إسبانيا ولم يرغب الأسبانيين في وجوده اضطر إلى الخروج منها في النهاية."²

وقد تأثرت كثيراً سياسة لأكوست بما يحدث في الميدان الخارجي والفضائح التي تعرضت لها فرنسا بعد انهزامها في السويس، والقرصنة الجوية التي تعرض لها قادة الثوار، بالإضافة إلى حادثة ساقية سيدي يوسف التي أثارت سخطاً دولياً واسعاً، وقد عبّر عن ذلك لأكوست: "ففي الوقت الذي نقوم فيه نحن هنا في الداخل بأعمالنا نجد فيه رجالنا السياسيين يتصرفون في الخارج تصرف العاهرات، خذ مثلاً حادثة ساقية سيدي يوسف، فقد كان من الممكن أن نعتذر من حيث المبدأ ولكن كان يجب أن لا نقع في التناقض وأن نقدم شكوانا بوصفنا مظلومين..."

خاصة وقد تزامن ذلك مع موجة التحرر التي عرفها العالم، مما زاد في دعم القضية الجزائرية خاصة من طرف الدول الأفروآسيوية التي عملت على كشف السياسة القمعية لأكوست وعلى رأسها تونس والمغرب الشقيقتين .

¹ - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، مرجع سابق، ص 443.

² - نفسه، ص 144.

وبهذا بدأت تظهر بوادر الفشل لسياسة لاكوست في الجزائر التي لم تتقبلها جميع الأطراف الفرنسية خاصة المعمرين والجيش الفرنسي الذين دبروا انقلابا على الحكومة الفرنسية، مما أدى إلى نهاية الربع الساعة الأخير اللاكوستي في الجزائر.

2-انقلاب 13 ماي 1958:

أمام الانتصارات التي تحقّقها جبهة التحرير الوطني والتي توجهت بالتحدي الوجودي الذي مثله مؤتمر طنجة من جهة، والإعلان عن إعدام ثلاثة من الجنود الفرنسيين بعد محاكمتهم من طرف محكمة عسكرية تابعة لجيش التحرير الوطني¹، مما أكّد على عجز الحكومات الفرنسية عن التغلب على جيش وجبهة التحرير الوطني، وعن إيجاد حل عسكري في إطار إدماج الجزائر بفرنسا.

وفي وسط هذا الجو المكهرب تحرك القادة العسكريين الفرنسيين في الجزائر لانتزاع السلطة من الحكومة الفرنسية وتسيير شؤون الحرب من المستعمرة، وقبل هذه كان المعمرون قد خرجوا في مظاهرات عارمة يوم 26 أفريل 1956 للمطالبة بإنشاء حكومة الخلاص، وفي شهر ماي عرفت الحكومة الفرنسية أزمة حادة بعد شغور منصب رئيس المجلس الوطني، وفي يوم 9 ماي عيّّن رئيس الجمهورية الفرنسي روني كوتيبي ببيير بفليمين رئيسا للحكومة².

وقد أرجعت العديد من الصحف أنّ لاكوست هو السبب في المؤامرة على رأسها صحيفة ليكسبريس التي ذكرت أنّ المؤامرة كانت تدبر منذ نجاح مظاهرات 6 فيفري 1956، ولكن تنفيذه وقع تأجيله المرة تلو الأخرى لأن مدبريه لاحظوا أن امتداد الوقت يزيد في قوتهم باشتراك الجيش معهم ويضعف مكانة الحكومة الباريسية لدى الجيش والمدنيين الأوروبيين.

¹ - محمد الميلي، مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 83.

² - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 243.

ومن أهم الأسباب التي تركز عليها المؤامرة والتي يمكن أن نلخصها في الفكرة التالية: "أن فرنسا تسير نحو الانهيار، أن باريس عاجزة عن الحكم، إذن لا يمكن الدفاع عن الجزائر إلا عن طريق أرض الجزائر بالوسائل السياسية والعسكرية معا، ويعتبر أصحاب المؤامرة بالإضافة إلى ذلك أن الدفاع عن الجزائر هو الذي سيكون أساس البعث الفرنسي"، وقد كررت هذه الأفكار طيلة عامين، كما أن ها كانت محور الخطب التي يلقيها المقيم سوستيل وبياجي ولوبين وغيرهم، وقد قرر أصحاب المؤامرة أن ينتظروا إلى أن تبدي باريس عزمها على تشكيل حكومة تتظاهر بالأفكار التحررية، هذا وكانت القيادة العسكرية العليا تعرف في الجزائر والمنظمات الأوروبية لها صلات وثيقة ببعض المنظمات العسكرية ولكنها لم تفعل شيئا لفك تلك الصلات ومعاينة القائمين بها.

ولم تمض ساعات قليلة على تعيين فليمان لتشكيل الحكومة الجديدة حتى اقتنع أصحاب المؤامرة أن ساعة تنفيذها قد حانت وأن الاستعدادات الأخيرة يجب أن تتم، ومن بين تلك الاستعدادات توجد مسألة الجنرال ماسوا، الذي قيل عنه أن ه لا يحب المتطرفين الأوروبيين وأن ه من الذين يحبون تطبيق القانون الإطاري، وفي 18 سبتمبر 1956 كان هو المشرف على سحق الإضراب الذي أعلنه قدماء المحاربين للاحتجاج على الصندوق الواحد، ولكنه كان في نفس الوقت يوحّ د هذه العبارة "إنني من الذين يحبون إنشاء الجزائر الجديدة على شرط أنتكون فرنسية، أما إذا جاء من يهدد الجزائر الفرنسية فإنني اتخذ موقفا جديدا".¹

واتخذت العلاقة بين ماسوا والمتطرفين تتطور مع تطور الأزمة الوزارية التي عرفتھا فرنسافي تلك الفترة، وكان لأكوست من بين الذين سعوا في ذلك التمرد، فقد كان صديقا للمتطرفين الأوروبيين عوض أن يحاربهم كما أوصاه بذلك حزبه، وما يؤكد أن لأكوست له مسؤولية كبرى في التمرد أنه أضحي يردد طيلة الأزمة الوزارية لكل من يقابله هذه الجملة: "

¹ - عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 174.

إن باريس تعد لنا ديان بيان فو ديبلوماسي، وأن الجزائر ستخرج من أيدينا في شهر أكتوبر القادم، وقد سمعه جميع القادة العسكريين ينطق بهذه الجملة ومن بينهم ماسوا وسالان، ولم يكتف المقيم لأكوست بترديدها في محادثاته الشخصية بل أنه فاه بها كذلك في خطاب ألقاه أمام مجلس عمالته بفرنسا أثناء الازمة الوزارية، وقد نزلت هذه الجملة كالصاعقة على رؤوس العسكريين والمتطرفين في الجزائر وانزعجوا منها خاصة وأن فليملان لم يخف نيته في الاتصال بالثوار لوقف القتال وفي استخدام المساعدة التونسية المغربية في هذا الشأن، وانتهوا كلهم إلى نتيجة واحدة وهي أن ديان بيان فو الديبلوماسي سيحدث في عهد فليملان.

وفي اليوم الذي تقدم فيه فليملان إلى البرلمان اعلن فرنسيوا الجزائر عن عزمهم على التظاهر ضد توليته، وطلب فيملان من القائد الأعلى الجنرال سالان أن يمنع المظاهرات، بل وجه إليه مدير ديوانه لتطمين القادة العسكريين على نواياه الحقيقية، ولكن هؤلاء القادة لم يقتنعوا بأقواله ووسائله، وبدأوا يهيئون للمؤامرة، وقد حاول ماسوا أن يجلب الجنرال سالان إلى صف المعارضة، خاصة وأن هذا الأخير كان ضعيف ليست له أي سيطرة على قادة جنود المضلات الذين يحتقرونه منذ حرب الهند الصينية، وقد رأى سالان أن الفرصة طيبة لتحسين مكانته بين القادة الآخرين، وفعلا فإنه تلذذ بعبارات الجنرال ماسوا الذي كان يقول له: إن التاريخ يحتم على الجيش أن يقوم برسالته المقدسة لإنقاذ فرنسا من يد السياسيين المتخاذلين.¹

ولكن أصحاب المؤامرة لم يكونوا مخلصين نحو الجنرال سالان، ولكنهم كانوا يهدفون إلى جلب ماسوا في حضيرتهم وتحاشي مناورات سالان لمشاريعهم، وقد تم لهم ذلك بالفعل وكان الانتصار حليفهم في الجزائر، أما روبير لأكوست فإنهم لم يكونوا يخشونه إلا أن الجيش كان إلى جانبه، أما وقد غنموا مودة الجيش وتأيد جنود المضلات فلم يعودوا يفكرون فيه حتمجرد تفكير على الرغم من أن ه كان قدوتهم الروحية، إذ أن ه هو الذي أدخل في

¹ - عبد الله شريط، المرجع السابق ، ص 175.

أذهانهم أنّ فليملان سيخون الجزائر وأن فرنسيي الجزائر سيرمون في البحر في شهر أكتوبر القادم.

وكان لأكوست على علم بكل جزء من أجزاء المؤامرة وبمن يحركون خيوطها، ومن يوجهون خطواتها ولكنه رفض أن يبقى بالجزائر لتحمل مسؤوليّاته إلى أن يأتي الوزير الجديد وفضل الرجوع إلى باريس، وفي هذه الساعة يمكننا ان نقول بأنّ لأكوست قد نجح في تمزيق فرنسا وفي نهب الجزائر التي ترك أهلها طعمة للمغامرات، إن ه أراد أن يكون شيطاننا ولكن أعماله انقلبت عليه.

فقد كان دائما يهدد باريس بانقلاب عسكري في الجزائر إذا لم توافق على سياسته وها هو اليوم يتسبب بنفسه في هذا الانقلاب، وكان يظن أنّ فرنسا تتمثل في شخصه وإذا به يقضي عل فرنسا، لقد كان يظن انه هو بطل التهدة، ولكنه عجز حتى عن مواصلتها إلى النهاية ،وبذلك أصبح لأكوست رجلا مسكينا مقهورا أكل عليه الدهر وشرب.¹

ورغم ذلك نجد لأكوست يؤيد تلك المؤامرة ويعتبرها حركة مشروعة ترمي إلى إنقاذ الجزائر وبأنّ ها لن تقهر أبدا، وهي الوحيدة القادرة على الحفاظ على الجزائر الفرنسية، واقتنع بذلك روبير لأكوست خاصة عندما دعى فليملان علنية لقبول مبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الأمر الذي دفع روبير لأكوست إلى الحديث عن ديان بيان فو ديبلوماسي، وفي يوم 10 ماي غادر لأكوست منصبه وتوجه إلى باريس.²

وفي ظل هذه الظروف انضم فرنسيوا الجزائر يوم 13 ماي 1958 انقلاب او بعبارة أخرى مظاهرات اوروبية، وذلك بقرار من لجنة اليقظة، وكانت تلك المظاهرات تضم في صفوفها المحاربين القدامى والطلبة الذين انتفخوا على التجمع قرب النصب التذكاري في

¹ - عبد الله شريط، المرجع السابق ، ص 176.

² - حميد عبد القادر ،فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص 184.

وسط العاصمة لتكريم الأسرى الثلاثة الذين قتلهم جيش التحرير الوطني بعد محاكمتهم، لم تكن هذه الحجة إلا ذريعة لتجنيد الفرنسيين ضد سياسة التنازل التي تنتهجها الحكومة الفرنسية، بالفعل لقد تحول التجمع أمام مبنى الحاكم العام يوم 13 ماي إلى احتلال المبنى وتدمير كل أثاثه ووثائقه مما جعل السلطات المدنية والعسكرية في حيرة من أمرها وعاجزة عن القيام بمسؤولياتها.¹

وقد طالب المتظاهرون بتعيين حكومة للإنقاذ والإطاحة بالجمهورية الرابعة، حيث كانت أفواج المتظاهرين تشق بسهولة حواجز الجيش الذي تظاهر فقط بصددهم فانفتحت أبواب الولاية العامة أمامهم، وما هي إلا لحظات حتى تطايرت بعض المحفوظات من نوافذ أعلى سلطة فرنسية بالجزائر²، وقد حاول صالان تهدئة المتظاهرين فلم ينجح فتدخل العميد ماسو MASSU بصفته مكلفا بالحفاظ على أمن العاصمة فأعلن على الساعة التاسعة إلا الربع مساء إحداث لجنة الخلاص الوطني وتلا بلاغا له أهم ما جاء فيه: "أننا نعلم سكان مدينة الجزائر أنّ حكومة فليملان الخيانية قد تمت تركيتها بـ 280 صوتا بواسطة دعم الأصوات الشيوعية... إننا نترجى الجنرال ديغول³ ان يقطع حبل السكوت من أجل تشكيل حكومة إنقاذ عمومي التي هي وحدها القادرة على إنقاذ الجزائر من الضياع، وبالتالي تجنبنا ديان بيان فو ديبلوماسي⁴، وفي ظل هذه الأوضاع التي اتسمت بتنامي دور العسكريين في

¹ - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 273.

² - محمد الملي، مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 83.

³ - الجنرال دوغول (1890-1970م) هو رجل الدولة الفرنسية، تزعم مقاومة الاحتلال الألماني لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، يعتبر مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958م، حيث تميزت سياسته بالخبث وجمعت بين القمع والإغراء ومحاولة اختراق صفوف الثورة التحريرية، وأخيرا وقع اتفاقيات إيفيان مع الجبهة عام 1962، أنظر: عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص

⁴ - محمد الملي، المرجع نفسه، ص 84.

الجزائر، كتب فرنسوا مورياك عن عودة ديغول ما يلي: "نحن نأمل الكثير في عودة ديغول، لكن ليس ديغول الذي يستجيب لنداء ماسوا"¹.

وبهذه يكون أنصار ديغول قد مهدوا له الطريق نحو تسلم مقاليد الحكم، وهذا ما يبين إمكانية بروز ديكتاتورية عسكرية فرنسية، وقد صرحت بذلك جريدة المجاهد يوم 29 ماي مقالات حددت فيه موقفها من إمكانية بروز ديكتاتورية عسكرية فرنسية وكتبت: "منذ ثلاث سنوات، وبينما الحرب اشتدت ضراوتها من 1955 إلى 1958 فضل الجنرال ديغول الصمت، واليوم لمأخذ الكلمة فعل ذلك لكي يكتشف صداقة مشكوك فيها هي صداقته مع لاكوست... لقد أعطى ديغول دفعا للقوى الرجعية والإمبريالية في بلده... إن فرنسا الآن تتأرجح بين نظام برلمان متدهور وفاشية خادعة"².

وقد نتج عن هذا الانقلاب الاستيلاء بالقوة على الحكومة العامة بالجزائر من طرف الأوروبيين³، والإطاحة بالجمهورية الرابعة تحضيراً لتشكيل حكومة جديدة، وبلغت خطورة انقلاب جنرالات الجزائر إلى التهديد بتقسيم الفرنسيين، وبلغت الخطورة إلى حد أن الوزير الأول الجديد علّق على حركة الجيش بالجزائر قائلاً: "لعلنا نقف على حافة الحرب الأهلية."

إضافة إلى هذا تهيج الأوروبيين من خلال الحملة التي قاموا بها للحفاظ على الجزائر الفرنسية، من أجل الحفاظ على مصالحهم، ويمكن أن نلخص تلك المصالح في تلك اللوحة التي وزعت على السكان، ونشرتها صحيفة ليكو دالجي بتاريخ 26 أبريل 1958 تمثل خريطة الجزائر، وقد ظهرت فوقها رسوم كنيستين وملامح مزارديني ومنابع بترول، وقد ظهر

¹ - Charler Henri Favrod, La Révolution Algérienne, Op Cit : P 152.

² - حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص 182.

³ - شارل أندري فافرو، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 455.

ت فوقها يد متوحشة ذات مخالب على هيئة انقضااض على محتوى الخريطة، وقد كتبت تحتها: "تلك هي المكاسب التي يراى انتزاعها منكم".¹

وجاءت نهاية الجمهورية الرابعة على هذا النحو، لتنتيح للجنرال المتقاعد للجنرال شارل دوغول فرصة ثانية²، وقد برر هذا الموقف بوجود حكومة ضعيفة في باريس استسلمت لإرادة شردمة من الجنود المتخلفين، وهذا ما يبين ضعف الحكم في فرنسا، ويزعم المتطرفون أنّ الحكومة تجري اتصالات مع جبهة التحرير الوطني في الوقت الذي ترتفع فيه خسائر الجيش الفرنسي في الجزائر بعد فشل إستراتيجية روبير لاکوست، ففي منتصف الليل، بعد مشاورات مع عدة مسؤولين وجّه العميد "ماسوا" Massu نداء إلى العميد ديغول لكي يتأس حكومة الإنقاذ العمومي من أجل ضمان دوام الجزائر كجزء من فرنسا.

وفي صبيحة يوم 14 ماي 1958 عين بيير فليملان pierre pflimlin رئيساً لمجلس الوزراء في حين استقر العميد Massu في مكاتب الحاكم العام كرئيس للجنة الخلاص العمومي، وفي 15 ماي توسع عدد أعضاء هذه اللجنة إلى 45 عضوا منهم 4 جزائريين، ثمكف رئيس الحكومة الفرنسية فليملان Pflimlin العميد سالان Salan قائد القوات المسلحة بالسلطات المدنية العسكرية في غياب الوزير المقيم روبير لاکوست Robert Lacoste الذي كان بباريس أول قرار اتخذه سالان هو ترسيم لجنة الخلاص العمومي كهيئة وسيطة بين القيادة والمجموعة الفرنسية المسلمة التي تريد البقاء في الدولة الفرنسية، وفي اليوم نفسه خاطب سالان الجمهور المتظاهر امام مقر الحاكم العام وأكد إرادته في إبقاء الجزائر فرنسية وختم خطابه بالهتاف يحيا العميد ديغول.

ومن ثم انطلق مسار رجوع العميد ديغول إلى الحكم، فتقدم leon pelbecque المستشار الفني في وزارة الدفاع الوطني ونائب رئيس لجنة الخلاص العمومي، فقرأ على

¹ - محمد الميلي، المرجع السابق، ص 84.

² - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 271.

الجمهور رسالة العميد ديغول التي جاء فيها ما يلي: "في الزمان الماضي وضع بلدي بأكمله ثقته فيه لقيادته نحو الخلاص، فليعلم اليوم أنني مستعد في ظروف المحن التي تصيبه لتحمل أعباء السلطة الجمهورية".¹

3- عودة ديغول إلى الحكم

في صبيحة يوم الأحد 1 جوان 1958 عاد الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا، بعد اثنا عشر سنة قضاها بعيدا عن قصر الإليزي الذي تسلم مقاليدته لأول مرة سنة 1952 مكث فيه إلى غاية 1949، ويوم 03 جوان تحصل على كامل الصلاحيات، وذلك بعد الجهد الكبير الذي قام به جنرالات الجزائر على رأسهم الجنرال ماسوا، حيث حاول تمهيد الطريق له من خلال القيام بعمليتين "عملية التآخي وعملية البعث"، حيث نظمت مشاهد تبين حدوث التآخي بين الفرنسيين والمسلمين أمام مبنى الحاكم العام في ساحة إفريقيا اسمها السابق forum، وقد حاولت الصحافة الفرنسية أن تبيّن أنّ تلك المشاهد كانت تلقائية فعلًا فت جبهة التحرير الوطني بأنّها مزوّفة ومصطنعة، وقد كان للأقسام الإدارية المتخصصة (SAS) دورا كبيرا في ذلك وفي التأثير على الشعب الجزائري، إلا أنّ العملية لم تدم طويلا بالرغم من اقترانها بعمل الإعانة الاجتماعية.

أما عملية البعث *résurrection* التي كانت تستهدف الضغط على السلطة في باريس حتتقبل رجوع العميد ديغول إلى الحكم، تكونت الخلية من العميد سالان والعميد *massu* والعميد *miquel* المكلف باستعمال وحدات من المظليين للتدخل بباريس، فقد أرسل العقيد *thomaso* إلى جزيرة كورسيكا ليستلم السلطات المدنية والعسكرية.

وقد تخوف الشيوعيين من ميلاد ديكتاتورية فكونوا ميليشيات من المظليين استعداد للمقاومة، في هذا الجو المتعكر نزل بالجزائر الحاكم العام السابق جاك سوستيل *jacques soustelle* فأصبح يشارك في المهرجانات ابتداء من 17 ماي.

¹ - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 274.

بينما كان رد ديغول على ذلك يوم 27 ماي 1958 ليجعل حدا للجوء إلى القوة وليبيّن ن تعلقه بالشرعية قائلًا على الخصوص: أنتظر من القوات الأرضية والبحرية والجوية المتواجدة بالجزائر أن يبقوا مثالين تحت قيادة العميد سالان salan والأميرال auboyneau والعميد jouhaud وأعلن أنّ ه بدأ المسار الشرعي للوصول إلى حكومة جمهورية قادرة على ضمان الوحدة والاستقلال، ولكن هذا لا يعني أنّ ه سيجعل حدا للحرب في الجزائر، بل سيضاعف المجهودات للقضاء على جيش التحرير قبل ان يقبل مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.¹

وبوصول الجنرال دوغول للحكم زاد اهتمام فرنسا بالجزائر، ثم إن تعامل هذا الرجل مع الأزمة الجزائرية سواء على المستوى العسكري أو السياسي وحتى الاقتصادي، قد بين أنّ ه ليس بالخصم السهل ولا الهين²، ولكن الثورة الجزائرية سوف تكون في الموعد مستعدة لإفشال جميع مخططاته مثله مثل لاكوست، ومن سبقه من الغلاة المتطرفين.

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أنه رغم الانتصارات التي حققها روبر لاكوست إلا أنّ آثار سياسته كانت وخيمة سواء على فرنسا أو للجزائر، فقد تسببت في عدة أزمات سياسية واقتصادية وعسكرية أدت في الأخير إلى نهاية مشواره بالجزائر إثر انقلاب 13 ماي 1958.

¹ - بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 276.

² - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1958، مرجع سابق، ص 124.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة المتواضعة للموضوع نخلص إلى مجموعة من النتائج هي كالتالي:

- تعتبر الصورة الجزائرية مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر ومنعطف حاسما في تاريخ الحركة الوطنية فهي نتيجة للكفاح المسلح وهذه الثورة ليست مجهود حزب أو مجموعة قادة بل هي مجهودات شعب بأكمله حول راية واحدة لتحقيق هدف واحد على نهج واحد.

- كان قرار تفجير الثورة تقريرا مدروسا وبكل حكمة من كل الجوانب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وانطلقت عمليات الثورة لتشمل كل ربوع الوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا حيث تباينت بعدها ردود الفعل الوطنية والفرنسية وعلى جميع الجهات الداخلية والخارجية فاختلقت بين مؤيد ومعارض ورافض وناكر فزعزعت قوات المستعمر ومع تضارب الأحداث كانت هجومات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني تمثل نجاح داخل قلب الثورة بسبب تنضيمها المحكم وهيكلتها ونجاحها بترجمة الأهداف المرجوة من هذا الهجوم.

- لقد أخرج مؤتمر الصومام الأداء الثوري من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي ، وألغى مسيرة الاستقلال الذاتي التي تمتعت بها المناطق التاريخية كما إكتفى المؤتمر إلى إحداث تغيير كبير في التنضيم العسكري لجيش التحرير الوطني وكان التنسيق لقرارات مؤتمر الصومام مقارنة ببقية مواثيق الثورة في تحديد العلاقة بين النشاط الثوري وال جماهير الشعبية ويمكن القول بأن إعتقاد مبدأ القيادة الجماعية وقرار إنشاء المجالس الشعبية عن طريق الانتخابات كان من أبرز وجود روح ديمقراطية لدى بعض المنضمرين.

وفي الأخير نستنتج بأن الثورة الجزائرية مرت بمراحل عديدة وهذه المراحل عملت على تشكيل قاعدة أساسية لبلوغ الهدف المرجو وذلك من خلال اجتيازها لصراعات ونزاعات تجاوزتها لتستمر.

الملاحق

الملحق رقم 1: وثيقة إيداع المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
الاسم والسكنى: عائشة بن عبد الله

الموضوع: تقرير تأخر دفع مذكرة المخرج هاشم
نظرا لطرف خامسة تتعلق بمرضى الوالدة فإتي
لا عذر لحكم عن تأخر دفع مذكرة المخرج
الرجاء الموافقة على طلبه هذا.

د. أحمد صبور

رئيس القسم
جامعة محمد بوضياف المسيلة
رئيس قسم
الدراسات والبحوث
د. بوزقفة عبد الملك



كلية العلوم
الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES
AND SOCIAL SCIENCES

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and
Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

قانون إطار لجان المنشورة الفهرسية
(1954 . 1958)

إعداد الطلبة:

1- لسعودي تورا: رقم التسجيل: 171735080408
2- عاشوري شمر: رقم التسجيل: 171735084948
القسم: المناهج: المناهج: التخصص: تاريخ وطرة عزه محامر
إشراف: د. أحمد مسعود: الرتبة: أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح
بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة والتقييم.

رئيس فريق الاختصاص

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

د. ر. جمال طيس

د. أحمد مسعود

رئيس القسم

لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز



الموقع الإلكتروني: <http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/>
Face book : <https://www.facebook.com/FshsUnivMsila/>
Tél / Fax : + 213 35 35 3044

الملحق رقم 2: تصريح شرفي خاص بقواعد النزاهة العلمية



Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and
Student Issues

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: 2022/

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): سعودي نورة
الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200333607
الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن دائرة: المطافرة
المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ
تخصص: تاريخ تحت رقم التسجيل: 171732080408
والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه).
عنوانها: تأثير طارغان الثورة التحريرية
(1954 - 1968)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة
الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2022/06/12

امضاء المعني(ة): [Signature]

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.



Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and
Student Issues

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: 2022/

تصريح شرعي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): نور الدين كاسوري

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبع

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207830831

الصادرة بتاريخ: 2022/05/04 عن دائرة: لدى السيد

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي تحت رقم التسجيل: 17773684948

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: تأثير إيطاليات الحبان الثورة التحريرية
(1958 - 1958)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة

الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2022/05/04

امضاء المعني (ة): نور الدين كاسوري

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع

- إبراهيم الونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954،1962).
- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج 3، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (من ركب الثورة التحريرية)، ج3، بسط، دار الصائر، الجزائر، 2000.
- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1958.
- أزغدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962.
- البادي دروان، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع، (1954-1962)، ده، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2009.
- بوعلام حمودة، الثورة الجزائرية (ثورة أول نوفمبر 1954) معالمها الأساسية، دع، دار النعمان النشر والتوزيع.
- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر .
- خليفة بن قرعة، الجزائر ... الصديق اللدود، الطباعة الشعبية لجيش الجزائر، 2007.
- سعيدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- سعيدي بزيان، دليل الباحثين والمؤرخين الجزائريين وغيرهم حول ثورة نوفمبر، دار هومة، الجزائر، 1999.
- شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية (1945م)، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

- رشيد زبير ،جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956 - 1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر ، 2010.
- صالح بن قبي ،عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2009،
- صالح فركوس، موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، من بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال، (1830-1962)، ط2 القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- عبد الله شريط ،الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة، الجزائر ،2010
- عبد الحميد زوزو ،محطات حاسمة في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر ،2004.
- عبد الرحمان فارس ،الحقيقة مرة مذكرات سياسية 1945 - 1965، دار القصة للنشر ، الجزائر.
- عبد المجيد عمراني ،جان بول سارتر والثورة، مكتبة مدبولي، الجزائر
- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)، ط2، الحقوق محفوظة لإتحاد الكتاب العرب.
- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة(1954 1962)، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
- علي هارون، الولاية السابعة ،دار القصة للنشر ،الجزائر، 2007م، ص87.
- علي رعود، ذاكرة الثورة التحريرية، د.ط، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2004.
- عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.
- عمار بوحوش ،العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،2008.

- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر (من البداية ولغاية 1962)، د.ط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 .
- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دطة الدار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر .
- عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، الجزائر
- عمر ملاح، وقائع حقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة.
- عيحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، ج3، دار والتوزيع 2003.
- الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1962)، دام ، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007.
- محمد الحسن الزهيد، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية، (1954-1962)، دس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007.
- محمد عباس، ثوار عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دهم دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2015.
- محمد نقي، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر، بشير بولفرار، دل، دار القصبة للنشر، 2012.
- يحي بوعزيز ،ثورات الجزائر في القرنين (19 - 20)، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران

المجلات:

- عبد الحفيظ مقدم ،"الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997، معهد التاريخ، جامعة الجزائر .

الرسائل والاطروحات

- أحمد مريوش ،الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ، 2005- 2006.

- يوسف قاسمي، موانيق الثورة الجزائرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة، بالة، السنة الجامعية 2008 - 2009.
- مليكة عالم، دور الجيلالي بونعامة المدعو (السي محمد) في الثورة التحريرية (1962-1951)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير قسم التاريخ، السنة الجامعية، 2005.2006.

الجرائد والمنشورات

- جريدة المجاهد
- وزارة المجاهدين، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس).

المراجع الأجنبية:

- Mohamed Harbi ,le film documents et histoire (1954-1962),Editions casbah, Algérie, 2004.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة:	أ.

الفصل الأول: تطور الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام

المبحث الأول: التحضير لانعقاد المؤتمر	7
1-انعقاد المؤتمر:	8
2-اختيار زمان انعقاد المؤتمر:	10
3. أهداف المؤتمر:	12
المبحث الثاني: قرارات المؤتمر :	14
1. على المستوى الإداري والسياسي:	14
2. على المستوى العسكري.	17

الفصل الثاني: قانون إطار في مواجهة الثورة

المبحث الأول: روبير لاكوست وتعيينه وزيرا مقيما بالجزائر	20
1-شخصية روبير لاكوست	20
2- تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر:	23
3-المنظمات الجماهيرية في مواجهة سياسة لاكوست:	24
4-الإستراتيجية الدبلوماسية والإعلامية:	31
5-مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:	31
المبحث الثاني: إستراتيجية السياسية والإدارية	32
1-سياسة الحرب النفسية:	32

35	2-التقسيم الإداري:
40	3-قانون الإطار:
40	3-1 قانون الإطار:
42	3-2 قانون الإطار الجديد:
44	3-3-أهداف القانون:
45	3-4 أسباب فشله:

الفصل الثالث: قانون إطار في مواجهة الثورة

49	المبحث الأول: انعكاسات إستراتيجية روبير لأكوست في الجزائر
49	1- آثارها على الثورة الجزائرية
52	2-تفكك الإدارة الاستعمارية
53	3-أزمة الجيش الفرنسي العامل بالجزائر:
58	المبحث الثاني: فشل روبير لأكوست بالجزائر
58	1-أسباب فشل سياسة روبير لأكوست
60	2-انقلاب 13 ماي 1958:
67	3-عودة ديغول إلى الحكم
70	الخاتمة:
72	الملاحق
78	قائمة المصادر والمراجع
83	فهرس المحتويات

الملخص :

لعب مؤتمر الصومام دورا بارزا فأخرج الأداء الثوري من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي وعلى تنظيم العسكري للجيش التحرير الوطني ويمكن القول بأن إعتقاد مبدأ القيادة الجماعية وقرار إنشاء المجالس الشعبية عن طريق الانتخابات كان من أبرز وجود روح ديمقراطية في ثورة حيث كانت السلطات الفرنسية بعد فشل محاولاتها في القضاء على الثورة تلجأ إلى تغيير الحاكم العام الذي يمثل الغداة الإستعمارية من أجل تفكيك وحدة الشعب الجزائري ويظهر ذلك من خلال تعيين روبر لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر خلال فترة الممتدة 1954-1958 ليكمل مسيرة السياسات الفرنسية القمعية إتجاه الثورة حيث عمل على وضع الإصلاحات تتمثل في كل من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي بهدف كسب دعم الجزائريين التي تطرقنا إليها سابقا.

الكلمات المفتاحية : قانون إطار - الثورة التحريرية - مؤتمر الصومام.

Abstract :

The Conference of Somam played a prominent role, taking the revolutionary performance from the stage of individual initiative to the stage of collective action and on the organization of the military of the National Liberation Army and it can be said that the adoption of the principle of collective leadership and the decision to establish popular councils through elections was one of the most prominent presence of a democratic spirit in a revolution where the French authorities after the failure of their attempts to eliminate the revolution resorted to changing the general ruler representing colonial treachery in order to dismantle the unity of the Algerian people and this is shown by the appointment of Robert Lacoste, a resident minister in Algeria from 1954 to 1958, completed the process of repressive French policies towards the revolution, working on reforms on both the political, economic and social aspects in order to win the support of the Algerians that we have already touched on.

Keywords: Framework Law - Editorial Revolution - Fasting Conference.

جگر اللہ